

دور حرف الجر في تحويل التركيب وأثره في نقل الوظيفة النحوية

دكتور / محمد عبد الرحمن الرمالي

رئيس قسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم - جامعة المنيا



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ

وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَرَدُونَ إِلَى عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ

فَيَنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



إهداء

إلى معلمتي الأصيلة السيدة / جليلة حسني منصور التي علمتني
أبجديات الحياة والمعرفة، وشمعتني التي تضيّع لي المسبيل بعد أن ظلمت عيناي
وشراعي الذي يشق لي الأجواء بعد أن ضاق الزحام بمنكري ، وكهفي الذي
أخفي فيه ضعفي عن أعين الناس ، وساعدني وعندي يوم لم ينفعني جهدي
واجتهادي ، وصديقي بعد أن دفنت أصحابي في التراب ومركتي الذي يقلني
بعد أن ضاق الطريق بقدمي

نعمت كثي رجلين ، رجل صحيحة

ورجل رمس فيها لزمان فشلت

وكنت كذلك لظلعاً لما تحاملت

على ظلعمها بعد العذر استقلت

١- [١] أهداف البحث:

- [١] يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على بعض التراكيب في العربية التي تحولت من أصل افتراضه النحويون العرب من خلال نظريتهم التي تقوم على افتراض "أصل" مقدر ، وتركيب ظاهر منطوق أو مكتوب يحاكم إلى ذلك "الأصل" المقدر من خلال عدد من القواعد التي تحكم هذه العلاقة.
- [٢] يهدف هذا البحث إلى بيان أن هناك توافقاً في النسق الفكري لتناول نحاة العربية وصرفها لظاهرتها زوائد الفعل من ناحية ، وحرروف الجر من ناحية أخرى ؛ إذ رصدوا لكل منها مجموعة من المعانى تؤديها في الاستعمال من ناحية كما تؤدى بعضها معانى بعضها الآخر من ناحية أخرى في إطار الاتساع .
- [٣] لجوء العربية في استعمال حرروف الجر إلى رخص تركيبية اعتماداً على المعنى ، وتدل هذه الرخص على أن التراكيب العربية اتسمت بقدر لا يأس به من الحركة المنظمة .
- [٤] ألفت العربية لكل نوع من النسب النحوية حالة إعرابية وعلامات إعرابية معينة ، لكنها مع هذا سمحت بتغير الحالة إذا كانت النسب محفوظة .
- [٥] ودور النسبة ثابت في حقيقة العلاقة بين المتصوبات أو بعضها على الأقل وال مجرورات ؛ إذ اعتنقد النحويون أن ما سوى العدد من الفضلات حقه النصب ؛ لأن العرب أرادت أن تميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ، ولم يكن بقى من الحركات غير الكسر ، فميز به مع كونه منصوب المحل ... فإن سقط الحرف ظهر الإعراب المحلي في هذه الفضلة نحو قوله تعالى : «وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم» ^(١) بنصب "أرجل" ، وكأن الجر السطحي هو غطاء لنصب يمكن في عمق التراكيب ، بدليل ظهوره إذا ما سقط حرف الجر ، فال مجرور مجرور إلى حين .

والنصب على نزع الخافض ، والعطف بالنصب على المجرور ، وحروف الجر الزائدة والتتشابه بين علامات النصب والجر ، وهذه الظاهرة لها ما يبررها من واقع اللغة وأوضاعها التركيبية .

[٦] إن حالة النصب ما هي إلا تعبير شكلي عن حالة جر كامنة ؛ فـ "من" البيانية مستترة في تركيب التبيين ، وما الاستغناء عنها إلا نوع من التخفف والاختصار والتتوسيع ، الأمر الذي لحظ في منصوبات أخرى كالمفعول له ، والمفعول معه .

[ب] أهمية البحث :

تمثل أهمية هذا البحث في بيان أن الفكر النحوى العربى جمع إلى حد كبير بين النظرتين : النظرة التي ترى للتركيب نظاماً وأوضاعاً شكلاً فترصدتها ، والناظرة التي تتعقب هذه التركيب الخارجية لتصل إلى ما تحتها من تركيب داخلية اهتماء بعمق التركيب الذى يمد به المعنى ، كما أنها تدور مع التحويلات المختلفة للتركيب لترى إلى أى مدى بعده هذه التحويلات بالتركيب عن المعنى الذى خول العرب لهذه التركيب أن تؤديه .

[ج] مشكلة البحث :

كل حرف يعد كلمة ذات دلالة معينة ، ويذهب ابن جنى مع استاذه أبي الفارسي إلى أن حذف الحروف ليس بالقياس ، ونذلك "أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار ، فلو ذهبت تحذفها لكتبت مختصراً لها هي أيضاً ، واختصار المختصراً إجحاف به " (١) .

بيد أن هذا القياس العقلى لا يتفق مع واقع اللغة التي ورد فيها حذف للحروف في مواضع كثيرة ، واللغة لا تخضع في ظواهرها لمنطق العقل ، وهذا الواقع اللغوى هو الذى حمل ابن جنى على أن يقول : " هذا هو القياس لا يجوز حذف الحروف ولا زياقتها ومع ذلك فقد حذفت تارة وزيدت تارة أخرى " (٢) .

وفي بعض المواقع يكثر حذف الحروف حتى يصبح - عند النهاية -
موضعياً قياسياً للحذف ، وببعضها يقل فيه الحذف أو يندر فيقتصر على السماع .

حذف حرف الجر عند ذكر مثله في السياق :

المشهور عند النهاية أن حذف الجار مقصور على السماع وغير مطرد
وذلك ، نحو قول الشاعر :

إذا قيل أي الناس شر قبليه

أشارت كلبي بالألف الأصبع

التقدير : أشارت إلى كلبي ، حيث حذف الجار وأبقى عمله .

إن سعة الكلام - مع كثرتها وعدم وقوعها تحت دائرة الحصر - أي الانتقال
من مستوى إلى مستوى ، أو التجاوز في إيقاع العلاقات التحوية بين ما لا تقع فيه
عادة ، أو إن شئنا كسر قانون الاختيار بين المفردات بالطريقة المسروبة بها لا
يسوّغه إلا فهم المخاطب ، ومعنى ذلك أن هناك اتفاقاً بين المتكلم والمخاطب عده
الاتفاق اللغوي ونظامه وقوانينه على علاقات لغوية معينة عندما تجري في مجالها
المأثور يكون لذلك دلالة خاصة ، وعندما لا تجري في مجالاتها المألوفة . ويكون
ذلك أيضاً بقانون خاص - فإنه يتشرط أن يكون المخاطب فاهماً للمعنى ، لا يفهم
المخاطب ذلك إلا إذا كان التجوز أو كسر الاختيار من العرف اللغوي ، أي من
سلية المتكلم والمستمع معاً وكفاية كل منها اللغوية ، وهذا هو الجانب الإبداعي
في اللغة .

وعلى المعنى تقع المسؤولية الكبرى في التقرير بين النصب والجر - مثلاً -
، وفي عقد أواصر القرابة بين الواقع التحوي الذي تقاسمها - عادة - حالات
إعرابية تبدو - شكلاً - مختلفة ، بل إن المعنى يقرب بين العناصر المختلفة في
الصيغة والمدلول .

وكلمة [الشكل] يراد بها كل ما يتعلق بالإطار الخارجي للتركيب من
عناصر مفردة لها رصف ، وترتيب ، وموقع ذات حالات إعرابية معينة .

[د] وسائل المعالجة:

يحتاج متكلمو أية لغة إلى نوعين من المقدرة أو الكفاءة :

[١] مقدرة تمكنهم من حفظ عدد من مفردات معجم اللغة المعينة ، وتوهّلهم لاستعمال تصريفاتها وخصائصها التركيبية المستعملة فيها .

[٢] مقدرة تمكنهم من فهم العلاقات المنطقية بين ما تدل عليه الدوال في اللغة ، وهي التي تجعل الكلام في اللغة مقبولاً منطقياً ، كما تعين المتكلم على استعمال اللغة استعمالاً سليماً فهماً وإفهاماً .

وفي مجال تحليل الجملة أدرك النحويون العرب أهمية المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي ، فكانت خطوطهم العامة التعويل على المعنى وصحة الشكل واستقامته ، ومراعاة الضغوط الممارسة على تحديد ظهور الكلمات متجلورة ، والرجوع إلى الأصول المقدرة للتركيب ، وطريقة النحويين العرب في التحليل أو الإعراب عنيدت بالبيان التصنيفي مفصلاً مع البيان الوظيفي للمفردات والمركبات.

وهناك قواعد تركيبية خاصة للعلاقات النحوية التجريدية ، وسواء أكان هذا التركيب يكون جملة أم مركباً اسماً في جملة مثل [المضاف + المضاف إليه] و [الاسم + تمييزه] إلى آخر هذه التوزيعات الوظيفية المختلفة .

وهذه التوزيعات لها جانبان : تجريدي ذهني ، وواقعي فعلى ، وعندما تكون تجريدية تتضمن نوعاً من الدلالة المهمة مثل : الفاعلية والمفعولية والظرفية والحالية ... إلخ .

وهذه الأنماط التجريدية محددة ويمكن حصرها ؛ لأنها أمور كلية ، غير أنها - على حد تعبير ابن هشام - "يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية" ^(٤) ، وهذه الصور الجزئية التي أشار إليها ابن هشام أشار إليها من قبل عبد القاهر الجرجاني تحت مصطلح "الفرق والوجوه" حيث يبين أن مدار النظم قائم على أمرتين :

[أ] معاني النحو وهي العلاقات الوظيفية بين الكلمات في الجملة .

[ب] الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه .

ويقول بعد ذلك "فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها" ^(٥) .

ومهمة النحو أن يربط بين القاعدة المحددة والمثال الكلامي الذي لا ينحصر فيوضع يبدأ على هذه ويدأ على تلك ، مع مراعاة أن القواعد النحوية المنظمة للعلاقات التركيبية نابعة في أساسها من ملاحظة الأمثلة الكلامية غير المحسورة وفهمها ، فهناك إذن جدل حيّ فعال بين القاعدة والحدث الكلامي المصوغ وفقاً لها . وتخترن عقول أبناء اللغة هذه القاعدة وينتجون بها ما لا يحصى من الجمل سواء سمعوها من قبل أم لم يسمعواها ، ونختص من الفوارق التركيبية في هذا البحث حرف الجر نجعله معياراً للوظيفة النحوية ، سواء في حالة ثبوته أم في حالة حذفه ، فالإضافة تأتي بمعنى "من" :

كأنَّ على الكتفين منه إذا انتحى

مذاك عَرْوَسٌ أو صَرَائِكَ حَنْقُلٌ ^(٦)

نقل السيوطي أن ابن كيسان ، والسيرافي قد استشهدوا بصدر البيت على أن الإضافة تكون بمعنى "من" إذا كان الأول بعض الثاني ^(٧) ، بدليل ظهورها في قوله : ... الكتفين منه ... فجاعت "من" فاصلة بين المضاف ، والمضاف إليه ولو حذفها ، وأضاف لقال "كتفيه" ، ومن ثم ظهورها يثبت أن الإضافة في هذا النوع بمعنى "من" .

رأى د. الفاسي الفهري ^(٨) أن ظاهرة الجر ظاهرة بنوية ، وهذا المفهوم يقرب إلى الأذهان دور حرف الجر في تغير هيئة التركيب ، فاقتصر أن الجر في العربية بنوية ، وليس محوريًا ، خلافاً لما اقترحه "تشومسكي" ^(٩) وبين أنه ينتج عن هذا التنويع في الإسناد تنويع في الرتبة .

فالعرب جاوزت بين الألفاظ ، وربطت بينها بلحمة النسب ، وأسندت بعضها إلى البعض الآخر ، وأثبتت هذه الألفاظ أثواباً إعرابية مختلفة ، فكان المضاف إليه مجروراً بنيته إلى المضاف ، وإسناد كل منها إلى الآخر بما المستولان عن هذه النهايات الإعرابية المعينة .

وكل ذلك العلاقة بين الفعل وحرف الجر هي علاقة إضافية ، وليس لها علاقه عضوية لازمة ضرورية : لصحة التركيب من الناحيتين النحوية والدلالية .

وتظهر هذه العلاقة مع الأفعال القاصرة وهي التي تكتفى بفاعلها ... وهذا النمط من الأفعال إذا استعمل معه حرف جر كانت علاقته بالفعل علاقة حرة ، مثل : اهتز الماء في جريانه ^(١٠) ، وقع الشيء على الأرض وقوعاً ^(١١) ، انسن في عنوه ^(١٢) ، لحن فلان في كلامه ^(١٣) ، قد طوى من الجوع ^(١٤) ، وهذا النمط من الأفعال قد سماه ابن عصفور بـ "الأفعال غير المتعددة التعدي الاصطلحي" . ويقصد بها الأفعال التي لا تتعدى إلى المفعول به مطلقاً ، أو بمعنى آخر المكتفية بفاعلها ، ثم جاء "ابن هشام" ^(١٥) ، وفصل فيها القول ، وقدم لها علامات دلالية وأخرى صرفية ، قال : " وقد قسمت الأفعال بحسب المفعول به تقسيماً بدليلاً ، ذكرت منها : ما لا يطلب مفعولاً به البتة وذكرت له علامات : إحداثاً أنه يدل على حدوث ذات الفعل ، كقولك : "حدث أمر" ، عرض سفر" ، نبت الزرع ، حصل الخصب" ، قوله :

إذا كان الشتاء فلدققونس فإن الشيخ يهرمه الشتاء

فإذا قلت فإنك تقول : "حدث لي أمر" ، عرض لي سفر" . فهذا الظرف صفة المرفوع المتأخر ، تقدم عليه فصار حالاً ، فتعلقه أولاً وأخيراً بمحذف وهو الكون المطلق ، أو متعلق بالفعل المذكور على أنه مفعول لأجله ، والكلام في المفعول به" .

[هـ] منهج البحث :

منهج هذا البحث وصفى يعتمد على رصد الفوارق التركيبية والأسلوبية ، من خلال سلوك حرف الجر في التراكيب المختلفة .

-٢- سلوك حرف الجر :

يسلك حرف الجر في التراكيب العربية مسلكين أحدهما لا تستطيع فيه أن تحكم بزيادة حرف الجر وهو مسلك دلالي والآخر نحوى إعرابى يكون فيه الاسم الذي يليه متذناً وظيفة نحوية تختص بالرفع كالمبتدأ مثلاً ، ومن خلالها نستطيع الحكم بزيادة الحرف عن دوره النحوى الإعرابى ويبقى تأثيره اللغوى على ما يليه من أسماء .

(من) الزائدة قبل المفعول المطلق :

يكثر دوران "من" في لغة العرب ويتشعب تصرفها وتشتت معانيها ، فمن بين هذا التصرف وقوعها زائدة في الجملة ، بحيث يستقيم المعنى بدونها .
وحوال زياتها في الجملة كانت هناك آراء للنحاة ، فهل تقع من زائدة مطلقاً أو تقع زائدة بشروط .

فتزداد (من) لتصحص العموم أو لمجرد التوكيد بعد نفي أو شبهه جارة لنكرة وهذه النكرة تكون فاعلاً أو مبتدأ أو مفعولاً به .

فمن ذلك قوله - تعالى - « هل من خالق غير الله » ^(١٦) ، « ما لكم من آية غيره » ^(١٧) ، « مَا جَاءُنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ » ^(١٨) ، « هَلْ مِنْ مُزِيدٍ » ^(١٩) ، « فَهَلْ أَنَا مِنْ شَفَعَاءِ » ^(٢٠) ، وكان القياس أن تكون مزيدة في الموصوب ؛ لأن حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية إنها توصل الأفعال إلى الأسماء وتوقعها عليها ، فإذا قلت : "مررت بزيد" أوقعت الباء المرور عليه ، كذا إذا قلت "خرجت من البصرة" ، كانت (من) معلقة الخروج بالبصرة ، وإذا كانت (من)

موضوعة لمعنى المفعولية كان دخولها في حال الزيادة على المنصوب أقيس لجعل حال الزيادة تابعة لحال الأصل .

فقولك : " ما رأيت من رجل ، أحسن من قوله : ما جاعنى من أحد " (٢١) .

وتؤدي زيادة (من) إلى تغيير الحركة الإعرابية على آخر الكلمة التي تليها ، مع احتفاظ تلك الكلمة بموقعها الإعرابي ، كقولنا " ما جاعنى من أحد " كلمة (أحد) هنا فاعل ، وهذا هو موقعه الإعرابي الذي لم تستطع " من " أن تغيره ، فهو لم يصبح اسمًا مجروراً بها مثلاً ، أما ما غيرته فهو أنها حين إعرابه في التطبيق النحوي نقول " فاعل مرفوع بضماء مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد " ، والذي دفعنا إلى تدبير الحركة ، أي الضمة ، هو أن الصوت لا يمكن نطقه في حالة وجود صفتين قصيرتين مختلفتين ، بالإضافة إلى توسيع التكير .

ونهاية البصرة حين درسوا أنماط زيادة هذا الحرف توصلوا إلى شرطين يجب وجودهما في الأغلب الأعم حين الحكم على زياسته " أحدهما: أن يكون المجرور بها نكرة . الثاني: أن يسبقها نفي أو شبهة ، والمراد بشبهة النفي النهي نحو: لا تضرب من أحد ، والاستفهام نحو: هل جاءك من أحد " (٢٢) .

ولا يرى المبرد زيادة " من " (٢٣) ، وإذا كان كلامه يدلنا على إنكاره لزيادة " من " ، فإنه في مواضع أخرى من المقتضب قد صرّح بزيادتها : " وأما الزائدة التي دخلوها في الكلام كسقطها كقول الله عز وجل : « أَن ينْزَلُ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّنْ رَبِّكُم » (٤) ، إنما هو (خير) ، ولكنها توكيده ، ومثل ذلك قول الشاعر :

جزيتك ضعف الود لما استثنى

وما ابن جراك الضعف من أحد قبلى

فهذا موضع زياستها ، إلا إنك دللت فيه على أنه للنكرات دون المعرف " (٢٥) .

ولقد ذكر النهاية عدة شواهد لزيادة " من " ، فهي تدخل على المفعول به ، فتحوا له من حيث الحركة الإعرابية من حالة الفتح إلى حالة الكسر ، وذلك نحو

قوله تعالى : «**مَا أَرِيدُ مِنْهُمْ رِزْقٌ**»^(٢٦) ، ما أريد منهم من رزق [نافية ، فعل ، جار و مجرور ، حرف جر زائد ، مفعول به] .

ما أريد منهم رزقاً [نافية ، فعل ، جار و مجرور ، مفعول به] ، وذلك يدل على :

[١] أن هناك حرفًا زائداً .

[٢] أن هذا الحرف قد كان له أثر في الآية الكريمة .

[٣] أن الأصل المقدر قد استغنينا فيه عن حرف الجر .

[٤] أن المفعول به ظهرت حركته الإعرابية ، ولم تعد مقدرة في الأصل المقدر .

وقد تدخل "من" الزائدة على الفاعل ، ومن ذلك قوله تعالى : «إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونِي الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقْتُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ»^(٢٧) ، "من" الأولى زائدة لتأكيد النفي ، وإفاده معنى الاستفرار ، والثانية للتبسيط^(٢٨) .

ما سبقكم بها من أحد [نافية ، فعل ، مفعول به ، جار و مجرور ، حرف جر زائد ، فاعل] .

الباء :

وهذا حرف آخر من حروف الجر أشار النهاة إلى وروده زائداً ، والباء الزائدة في قوله تعالى : «أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافِ عَبْدٍ»^(٢٩) ، والأصل المقدر له عند النهاة : "أليس الله كافياً عبده" .

ويمكن تحليل الآية الكريمة ، وأصلها المقدر على النحو التالي : «أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافِ عَبْدٍ» ، [حرف استفهام ، فعل ناسخ ، اسم ليس ، حرف جر زائد ، خبر ليس ، مفعول به ، مضاد إليه] .

«أَلَيْسَ اللَّهُ كَافِيًّا عَبْدًا» [حرف استفهام ، فعل ناسخ ، اسم ليس ، خبر ليس ، مفعول به ، مضاد إليه]

وما حدث هو :

[١] حنف الباء الزائدة ؛ إذ إن دخولها كخروجها نحوياً .

[٢] ظهور عالمة النصب في خبر (ليس) .

ودخول الباء في خبر (ليس) في الآية فيه توكيد ، فقولنا "ما أنا بمنطلق ولست بذاهب ، أراد أن يكون مؤكداً حيث نفي الانطلاق والذهب" (٣٠) .

وقد أشار النحاة إلى عدة أمور بخصوص زيادة "الباء" يمكن إجمالها في النقاط التالية :

[١] تزداد الباء في خبر "ليس" لتأكيد النفي (٣١) .

[٢] تزداد الباء مع الفاعل ، نحو : «*كفى بالله شهيداً بيني وبينكم*» (٣٢) ، إنما هي كفى الله ، ولكنك لما أدخلت الباء عملت (٣٣) .

وقد تحول الباء إلى موضع آخر دون الفاعل ، وإلى هذا أشار ابن جنى حين توقف أمام قول الشاعر :

إذا لاقيت قوماً فاسأليهم كفى قوماً بصاحبهم خبير

"وهذا المقلوب معناه : كفى بقوم خبيراً صاحبهم" ، فجعل الباء في الصاحب ، وموضعها أن تكون في قوم ؛ إذ هم الفاعلون في المعنى" (٣٤) .

[٣] وزيادة الباء مع فاعل "كفى" ليست ظاهرة مطردة ، قال سيبويه : "وكل ذلك كفى بالشيء ، لو ألقى الباء استقام الكلام" وقال الشاعر عبد بنى الحسحاس :

كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً (٣٥) .

وقد تزداد مع المفعول : قال حسان بن ثابت :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حبُّ النبيِّ محمدٍ إلينا

أي : كفانا (٣٦)

[٤] هناك مواضع تزداد فيها الباء تعد غريبة ، ومن ذلك قول الشاعر :

فأصبحن لا يسألنه عن بما به

أصعد في علو الهوى أم تصوّيا

قال أبو الفتح : « فإنه زاد الباء ، وفصل بها بين عن وما جرته ، وهذا من غريب مواضعها » ^(٣٧).

[٥] تزداد الباء مع المبتدأ ، فقولك : « بحسبك قول السوء ، كأنك قلت حسبك قول السوء » ^(٣٨).

وقال الشاعر :

حسبك في القوم أن يعلموا بذلك فيهم غنى مصر

والمراد حسبك ، قال الله تعالى : « يا أية النبى حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين » ^(٣٩) ، وزادها مع خبر المبتدأ ، قال الله تعالى : « جزاء سيئة بمثلها » ^(٤٠) ، وتقديره : وجذراء سيئة مثلها ، دل على ذلك قوله تعالى في موضع آخر : « وجذراء سيئة بمثلها » ^(٤١).

[٦] هناك مواضع تزداد فيها الباء قليلاً ، وذلك في خبر « لا » نحو قول سواد بن قارب السودسي :

فكن لى شفيعاً يوم لا نو شفاعة

بمغنٍ قتيلًا عن سواد بن قارب

وفي خبر مضارع كان المنفية بلم كقول عمرو بن براق الشنفرى الأزدي :

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن

يأعطيهم لذ أجشع القوم أعدل ^(٤٢)

ويندر زيادتها في خبر « إن ، ولكن ، وليت » ^(٤٣).

[٧] وتكون الباء زائدة في الحال ، وقد قيل : إن الباء زيدت في الحال المنافية ، وهذه الحال نجدها في قول الشاعر :

فما رجعت بخاتمةِ ركابِ
حَكِيمٌ بْنُ الْمُسِيْبِ مُنْتَهِاهَا
أَيْ : فما رجعت خاتمة (٤٤)

مواطن زيادة الجار :

ولا يزيد من حروف الجر إلا أربعة ، هي : " ب ، ك ، ل ، من " .

[١] (الكاف) : وزيادتها قليلة جداً ، ثم إنها سمعاوية لا قياسية .

* * *
وقد سمعت مزيدة في خبر " ليس " كقوله تعالى : «لَيْسَ كَمُثْلِهِ شَيْءٌ» ،
أي : ليس مثله شيء .

[٢] (اللام) : وقد زيدت سمعاً بين الفعل ومفعوله .

[٣] (من) : وترزد قياساً في الفاعل ، والمفعول به ، والمبتدأ .

ولهذا في ذلك شروط : أن تسبق بنفي ، أو نهي ، أو استفهام بـ " هل " ،
ثم أن يكون مجرورها نكرة .

[٤] (الباء) : وترزد في ستة مواضع :

أ- في فاعل " كفى " ، كقوله تعالى : «وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَلِيَا» (٤٥) ، و «كفى
بِاللَّهِ نَصِيرًا» (٤٦) ، وفي فاعل (أ فعل به) ، نحو : " أكرم بزيد " .

ب- في المفعول به سمعاً بعد الأفعال الآتية : " أخذ ، ألقى ، هز ، مسح ،
كفى ، عرف ، علم ، درى ، جهل ، سمع ، أحسن ، أمسك " . نحو :
" أخذت بزمام الفرس " ، «وَلَا تَلْقَوْا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلِكَةِ» (٤٧) ، «وَهَرَى
إِلَيْكَ بِجَذْعِ النَّخْلَةِ» (٤٨) ، «فَطَّلَقَ مسحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ» (٤٩) ، كفى
بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع ، عرف بالأمر ، علمت به ، دريت به
، جهلت به ، سمعت به ، أحسنت به ، أمسكت بالقلم .

ج- في المبتدأ إذا كان لفظ "حسب" ، نحو : "بحسبك درهم" ، أو كان المبتدأ بعد لفظ "ناهيك" ، نحو : "ناهيك بخالد شجاعاً" ، أو كان بعد "إذا" الفجائية ، نحو : "خرجت فإذا بالأستاذ" ، أو بعد "كيف" ، نحو : "كيف بزيد إذا كان كذلك وكذا؟" .

د- في الحال المنفي عاملها ، وزيادتها هنا سماوية ، ومنهم من قاسها .
و قبل "كي" الناسبة للمضارع ، كقوله تعالى : **(فَرَأَنَاهُ إِلَيْهِ كَمْ تَقْرَءُ عَيْنَهَا)** (٤٠) ، أي : لكى تقر عينها ، وقبل لفظ الجلة في القسم ، نحو : **(الله أَجْتَهَدَنَّ)** ، أي : والله .

و قبل مميز "كم" الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر ، نحو "بكم جنبي اشتريت الكتاب؟" ، أي : بكم من جنبي .

بعد كلام مشتمل على حرف جر مثله ، وذلك في خمس صور :

[أ] في جواب عن استفهام مشتمل على الجار ، نحو : "من أين جئت؟" فيقال في الجواب : "الجامعة" . أي : من الجامعة .

[ب] بعد همزة الاستفهام المسبوقة بكلام من متكلم آخر فيه حرف الجر ، نحو : "جئت من الجامعة" .

[ج] بعد "إن" الشرطية ، نحو : "اذهب بمن شئت ، إن زيد ، وإن عمرو" ، أي : إن بزيد ، وإن بعمرو .

[د] بعد "هلا" ، تقول : تصدقت بدرهم" ، فيقال : "هلا دينار!" ، أي : هلا تصدقت بدينار! .

[هـ] بعد حرف عطف يتلوه كلام يصح أن يجعل جملة لو ذكر الحرف المحذوف ، نحو : "لزید دار" ، عمرو بستان" أي : ولعمرو بستان .

ونستطيع أن نقول أن كل أفعال اللغة يثبت فيها هذا المفهوم ، وهذا ما جعل "نقرة كار" ، يقول : "وشذ رحبتك الدار" أي : رحبت بك الدار ، فلما كثر

استعماله حذف حرف الجر تخفيفاً^(١) ، فتعدى الفعل بهذا الشكل شاذ ، لكن كثرة الاستعمال هي التي أباحت ذلك ، فال فعل لازم في الأصل ، تعدى بعد الحذف ، ومع ذلك عَدْ شاذًّا .

ويرتبط بمثل هذا النوع من الحذف حذف حرف القسم ، و "سيبويه" يجيز قول : [الله لا يُقطعن] بحذف حرف الجر الذي يفيد القسم قائلًا : ' حذفه تخفيفاً وهم يُنونه "^(٢)" .

وأصل جملة القسم أن يوجد فعل القسم مع حرفه ، فنقول : أحلف بالله ... وأقسم بالله ... ، ولكنهم كما يقول "ابن عييش" : "لما كثر استعمال ذلك في الحلف آثروا التخفيف ، ف Hutchinson الفعل من اللفظ وهو مرد ، ليعلق حرف الجر به ، ثم أبدلوا الواو من الباء توسيعًا في اللغة ، لأنها أخف ؛ لأن الواو أخف من الباء ، وحركتها أخف من الباء وحركتها أخف من حركة الباء"^(٣) .

شاع عند العرب حذف الحروف كما عرف النحاة واللغويون الظواهر المتعلقة بحذف الحروف ومنها حروف الجر خصوصاً في المصادر والمفاعيل .

ويشير التحويليون إلى أن هناك تركيبات نظمية تدخل فيها كلمات لا تدل على معنى في العمق ، وإنما تقييد وظيفة تركيبية ، وقد تعدد لوناً من ألوان الزخارف trappings ، ويمثلون لذلك بكلمات من نحو it ، في :

[١] there is a hippopotamus in that cornfield .

[٢] there are many people out of work .

كلمة "there" لا تقدم دلالة في العمق هنا ، وإنما هي فاعل "سطحي" لل فعل الموجود في الجملة ، أي أنها نوع من الزيادة ، ومن ثم فإن التركيب في الجملتين هو :

[١] A hippopotamus is in that cornfield .

[٢] many people are out of work .

وكذلك استعمال كلمة "is" في نحو :

[١] It is raining .

[٢] It is penelope that took my book .

فهي هنا زيادة في التركيب ؛ لأنها تقدم فقط فاعلاً في بنية السطح ^(٤) .

وقد عرض نحاة العربية لظاهرة "الزيادة" في الجملة ، وأشاروا إلى أن ما يزداد في الكلام لا يضيف معنى وخروج بعضه من اللام كدخوله فيه ، وإنما هو زيادة قد تضيف فائدة تركيبية كالتوكيد ، أو قوة الربط أو الفرق أو غير ذلك ، وهذا كان حديثهم عن الواو المقحمة ، وعن حروف الجر الزائدة ، وعن ضمير الفصل ، وعن زيادة "كان" أو "إن" أو "أن" أو "ما" ، وقد تكفى هنا إشارات قليلة من نصوص سيبويه لتبرز إدراكهم هذا القانون .

يقول في الباء الزائدة : " هذا باب ما تجريه على الموضع لا على الاسم الذي قبله ، وذلك قوله ليس زيد بجبان ولا بخيلاً ، وما زيد بأخيك ولا صاحبك ، الوجه فيه الجر ؛ لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين ، وليس ينقض إجراءه عليه المعنى ، فإن يكون آخره على أوله أولى ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء مع قربه منه .. لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يدخل بالمعنى ولم يحتج إليها ولكن نصباً ، ألا تراهم يقولون حسبك هذا فلا يتغير المعنى " ^(٥) .

وشغلت الزيادة اهتمام اللغويين من القدامي والمحدثين ، والذي يلفت النظر أن هذا الاهتمام الذي نجده عند النحاة العرب هو نفسه الذي نجده عند التحويليين ^(٦) ، فهم يشيرون إلى أن هناك تركيبات نظمية تدخل فيها كلمات لا تدل على معنى في العمق ، وإنما تفيد وظيفة تركيبية ، وقد تعدد لوناً من ألوان الزخارف

• trappings

ونحاة البصرة يستعملون مصطلحي "الزيادة" و "اللغو" ، ونحاة الكوفة يستعملون مصطلحي "الصلة" و "الخشوع" ، وكلها تدل في النهاية على الزيادة في التركيب النحوى .

وكثير من النحاة ينكرون إطلاق مصطلح [الزيادة] في القرآن الكريم ، ويسمونه "التأكيد" ومنهم من يسميه بـ [الصلة]، ومنهم من يسميه [المقحم]^(٥٧) .

ومن هنا فإننا أمام ستة مصطلحات تدل على ظاهرة نحوية واحدة هي :

- [١] الزيادة .
- [٢] اللغو .
- [٣] الصلة .
- [٤] التأكيد .
- [٥] الخشوع .
- [٦] المقحم .

وهناك بعض القواعد التي أشار إليها النحاة حول ظاهرة الزيادة ، وتلك القواعد تحاول إحكام الرأى القائل بأن هذا الحرف زائد مثلاً ، وقد حاول النحاة أيضاً تقديم بعض التعليقات للظاهرة ، وتقديم أصول بعض الكلمات التي تؤدي عملاً نحوياً معيناً ، وما دخلها من الزيادة ، حيث يرى النحاة أن حرف الجر الزائد ومحروره لا يتعلّق بشيء " وذلك لأنّ معنى التعلّق الارتباط المعنوي ، والأصل أنّ أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء ، فأعinetت على ذلك بحروف الجر ، والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيده ، ولم يدخل للربط^(٥٨) .

وقد بدا استعمال الجار والمحرور في بعض الأمثلة طريقة تركيبية بدلاً عن طريقة الرفع والنصب ، فبعض حروف الجر الزائدة يدخل على ما محله الرفع أو النصب ، ووجود حرف الجر الزائد انحصر في اللفظ فقط وهو الجر وتزيين العبارة ومعنى التأكيد المفاد منه هو معنى هامشي عارض .

وقد وجدت صورة أخرى لحرف الجر مع محروره ، لا يوجد فيها الحرف لا على "الأصلية" ولا على "الزيادة" ، ومن ثم ينعدم أو يزول أثره اللفظي وهو الجر ، لكننا نجد في التركيب حرف الواو بدلاً عن حرف الجر ، وبعد الواو اسم منصوب ، أو مرفوع .

ومن الطريف أن حرف الجر الذي تجيء الواو بدلاً منه في النصب والرفع على السواء هو "باء" ، فالمفعول به منتبه معنى إليه .

ومجيء الواو بدلاً من الباء ، ومعاقبة كل من النصب والرفع للجر يتعلق بمجيء الواو أيضاً بدلاً من "مع" ، ومعاقبة كل من النصب والرفع للجر أيضاً .

جاء في "الكتاب" : "وما ينتصب لأنه حال وقع فيه الفعل قوله :

بعث ذارى نراعاً بدرهم
بعث الشاء شاة ودرهما
تصدقت بمالى بدرهما (٥٩)

فالمثال الأول به بعد المفعول به "ذراعاً" جاء مجرور ، أما الثاني ففيه الواو بعدها اسم منصوب ، وفي الثالث اسم منصوب فقط استغناء عن حرف الجر وعن بديله الواو معاً .

واعتبار الواو والنصب في المثال الثاني بدلاً من الباء والجر في المثال الأول ، جاء في تفسير "الخليل" لحالة الرفع : إذ يقول : "يجوز :

بعث الشاء شاة ودرهم

إنما يريد :

بعث الشاء شاة بدرهم

ويجعل "بدرهم" خبراً للشاة ، وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى ، كما كانت في قوله : كل رجل وضييعته في معنى ، مع " (٦٠) .

أما "السيرافي" فيفسر حالة النصب قاتلاً : "هذه الأسماء المنصوصية هي حالات جعلت في موضع مسيراً ، فإذا قلت : بعث الشاء شاة ودرهما فالمعنى : بعث الشاء مسيراً على شاة بدرهم

وجعلت الواو في معنى الباء ، فبطل خفض الدرهم ، وعطف على شاة ، فاقترب الدرهم والشاة ، فعطفت أحدهما على الآخر ، وإن كانت الشاة مثمناً والدرهم ثمناً .^(١١)

زيادة الحرف عن الوظيفة التحوية في الموجب وقبل الحال والتمييز وقبل المعرفة:

يرى سيبويه وجمهور النحاة أن "من" لا تقع زائدة في الموجب ، فلا تقول جاعني من أحد ؛ لأن استغراق الجنس في الواجب محل ؛ إذ لا يتصور مجيء جميع الناس ، ويتصور ذلك في النفي ، فعند سيبويه^(١٢) قد تدخل "من" في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ، ولكنه توكيد بمنزلة ما ، إلا أنها تجر؛ لأنها حرف إضافة وذلك قوله ما أثاني من رجل ، وما رأيت من رجل ، ولو أخرجت "من" كان الكلام حسناً ، ولكنه أكد بـ "من" ، فقد أشار سيبويه في هذه العبارة إلى معنى الزيادة وقيدها بتقدم النفي ، واشترط لزيادتها ثلاثة شروط : الأول : أن تكون مع النكرة ، والثاني أن تكون عامة ، والثالث أن تكون في غير الموجب^(١٣) .

أما زيادتها في الموجب فقد ذهب إلى ذلك الأخفش والكسانى وهشام ولهم في ذلك آلة كثيرة، استدل الأخفش والكسانى وهشام بقوله تعالى : «يغفر لكم من ذنبكم»^(١٤) ، وقوله تعالى : «ولقد جاءكم من نبأ المرسلين»^(١٥) ، «ويغفر لهم عنكم من سيئاتكم»^(١٦) ، «يَطْلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ»^(١٧) ، «لما آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحْكَمْتُ»^(١٨) ، «يَنْزَلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَلٍ فِيهَا مِنْ بَرْدٍ»^(١٩) ، «أَنْ يَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ»^(٢٠) ، وقول رسول الله ﷺ : "إِنَّمَا أَنْشَدَ النَّاسَ عِذَابَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ الْمَصْوُرُونَ" ،^(٢١) وقول الشاعر :

وَكَنْتُ أَرَى كَلْمَوْتَ مِنْ بَيْنِ سَاعَةٍ فَكَيْفَ بَيْنَ كَانَ مَوْعِدَ الْحَسْرِ^(٢٢)

أراد : وَكَنْتُ أَرَى بَيْنِ سَاعَةٍ كَلْمَوْتَ فَزَادَ مِنْ .

وقالوا : قد كان من مطر ، ومثله قول الآخر :

يَظْلِمُ بِهِ الْحَرَبَاءُ يَمْثُلُ قَائِمًا وَيَكْثُرُ فِيهِ مِنْ حَنَينَ الْأَبَاعِرِ^(٢٣)

أراد ويكثر فيه حنين الأباعر، فزاد من مع الفاعل المعرفة دون نفي أو شبهه.

فهذه الأمثلة دليل للأخفش على زيادة "من" دون أن تسبق بـنفي أو شبهه ، وقد أول الجمهور كل من استدل به الأخفش ؛ إذ لا يجوز زيادة "من" إلا إذا سبقت بـنفي أو شبهه .

ففي قوله تعالى : « يغفر لكم من تذوبكم » ^(٧٤) أولت من بأنها تقيد التبعيض وأن التقدير بعض ذنوبكم ، وفي قوله تعالى : « ولقد جاءك من نبأ المرسلين » ^(٧٥) ، أولت الآية على حذف الموصوف وأن التقدير . ولقد جاء نبأ من نبأ المرسلين حذف الموصوف والأحسن أن نقول أن الفاعل مضمر يفسر بنباً أو بيان لا مذنوف ؛ لأن الفاعل لا يحذف .

قال أبو حيان ^(٧٦) : "والذي يظهر لى أن الفاعل مضمر تقديره هو ، وبدل على ما دل عليه المعنى من الجملة السابقة ، أي : ولقد جاءك هذا الخبر من تكذيب اتباع الناس للرسل ، وأن هذا الإخبار هو بعض نبأ المسلمين الذين يتأسى بهم ، ومن نبأ في موضع الحال .. وأما قولهم قد كان من مطر ، فقد خرجت هذه العبارة على أن الفاعل ضمير مستتر تقديره هو" ^(٧٧) ، و (من) تكون ببيانه لهذا المذنوف ، ويكون المعنى قد كان هو أي كائن من جنس المطر ، وقد يعترض بأن حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظرف مقامه قليل لاسيما إذا كان الموصوف فاعلاً ، وأجيب بأن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم فاعل تضمنه الفعل ، والتقدير كان هو أي كائن من جنس المطر ، والظرف المستتر حال من الضمير ^(٧٨) ، أو قصد به الحكاية كأنه سئل : هل كان من مطر ؟ فأجيب على نمطه مثل : دعنا من ثمرتان .

وأما قوله تعالى : « فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَا عَلَيْكُم » ^(٧٩) ، فقد أولت الآية الكريمة بأن من تقيد التبعيض ، أي كلوا منه اللحم دون الفرث والدم فإنه محرم عليكم ^(٨٠) . وأما قوله تعالى : « وَإِن يَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّنْ رَبِّكُم » ^(٨١) ، فمن

قد حسن زياتها هنا وإن كان ينزل لم يباشره حرف النفي لانسحاب النفي عليه من حيث المعنى ^(٨٢).

وأما قوله تعالى : «لَمَا آتَيْتُكُم مِّنْ كِتَابٍ وَحْكَمَةً» ^(٨٣) ، فالجمهور على أن "لما" بالتحقيق ، ما : شرطية منصوبة المحل على المفعول به ، واللام قبلها موطن لجيء ما بعدها جواباً للقسم وهو أخذ الله الميثاق ومن في قوله : "من كتاب" كما هي في قوله : «مَا نَسَخْتُ مِنْ آيَةٍ» ^(٨٤) ، وهذا قول الكسائي .

وظاهر كلام الزمخشري أن (من) ليست زائدة ، وقرئ (لما) بالتشديد فخرجها ابن جنی على أن (لما) أصلها (لمن ما) زيدت من في الواجب على مذهب الأخفش ، ثم أدخلت كما يجب في مثل هذا فجاء "لَمَّا" . فقتل اجتماع ثلاثة ميمات فحذفت الميم الأولى فبقى (لما) ^(٨٥) .

زيادة من "قبل الحال والتمييز" :

شرط ابن هشام في مجرور "من" أن يكون فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ ^(٨٦) وأهمـل أكثر النحـاة هذا الشرط فأجازوا زيـاتـها في الخبر والتمـيـز والـحالـ ، أشار ابن هشـام إلى أن تقيـيدـ المـفعـولـ بـقولـهـ "ـبـهـ"ـ هي عـبارـةـ ابنـ مـالـكـ ،ـ ولـذـاـ يـمـنـعـ زيـاتـهاـ فـيـ بـقـيـةـ المـفـاعـيلـ ،ـ ولـعـلـ وجـهـ منـعـ زيـاتـهاـ فيـ المـفـعـولـ معـهـ وـالمـفـعـولـ لأـجلـهـ وـالمـفـعـولـ فـيـ أـثـنـينـ فـيـ المـعـنـىـ بـمـنـزـلـةـ المـجـرـورـ بــ"ـمـعـ"ـ وـبـالـلـامـ وـبــ"ـفـيـ"ـ وـلـاـ تـجـامـعـهـنـ "ـمـنـ"ـ ،ـ وـقـدـ يـعـتـرـضـ عـلـىـ ذـلـكـ بـأنـ "ـمـنـ"ـ دـخـلـتـ عـلـىـ (ـمـعـ)ـ كـمـحاـكـاـةـ سـيـبـويـهـ ذـهـبـتـ مـنـ مـعـهـ ،ـ وـقـراءـةـ مـنـ قـرـأـ:ـ"ـهـذـاـ نـكـرـ مـنـ مـعـ"ـ^(٨٧)ـ ،ـ بـكـسرـ المـيمـ ،ـ وـيـجـابـ بـأـنـ "ـمـعـ"ـ المـسـبـوـقةـ بـمـنـ هـيـ بـمـعـنـىـ عـنـدـ الـتـيـ يـرـادـ بـهـ مـكـانـ الـاجـتمـاعـ أـوـ زـمانـهـ ،ـ وـلـاشـكـ أـنـ مـعـ الـتـيـ تـجـعـلـ الـوـاـوـ بـمـعـنـاهـاـ فـيـ المـفـعـولـ مـعـهـ لـيـسـ بـمـعـنـىـ عـنـدـ بـلـ بـمـعـنـىـ الـاجـتمـاعـ^(٨٨)ـ .

فـمـنـ وـقـوعـهـ زـائـدـةـ قـبـلـ التـميـزـ قـولـهـ تـعـالـىـ:ـ"ـمـاـ نـسـخـ مـنـ آـيـةـ أـوـ نـسـهـاـ نـأـتـ بـخـيـرـ مـنـهـ أـوـ مـثـلـهـ"ـ^(٨٩)ـ ،ـ فـقـدـ رـأـيـ أـبـوـ الـبـقاءـ^(٩٠)ـ أـنـ مـاـ فـيـ الـآـيـةـ الـكـرـيمـةـ شـرـطـيـةـ جـازـمـةـ لـنـسـخـ مـنـصـوبـةـ الـمـوـضـعـ مـثـلـ قـولـهـ تـعـالـىـ:ـ"ـأـيـاـ مـاـ تـدـعـواـ فـلـهـ

الأسماء الحسنة)^(١١) ، وأما قوله : " من آية " فهي في موضع نصب على التمييز والمميز ما ، والتقدير أي شيء ننسخ من آية ، كما أجاز أبو البقاء أن تكون " من " زائدة وآية حالاً ، كما جاعت حالاً في قوله تعالى : « هذه ناقة الله لكم آية »^(١٢) .

زيادة "من" قبل المفعول المطلق :

ذكر ابن هشام أن مجرور " من " الزائدة لابد وأن يكون فاعلاً أو مفعولاً به ، والتقيد في المفعول بقوله " به " هي عبارة ابن مالك^(١٣) ، فعلى رأيه لا يجوز أن تقع من زائدة قبل المفعول المطلق ، وأجاز أبو البقاء كون مجرور " من " مفعولاً مطلقاً واستدل بقوله تعالى : ﴿ مَا فرطنا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾^(١٤) ، فقد جعل من شيء واقعاً موقع المصدر ، أي تقريطاً ؛ لأن فرطنا لا تتعدى بنفسها ، بل بحرف الجر وقد تعدد بـ " في " إلى الكتاب فلا تتعدى بحرف آخر .

ولا يصح أن يكون المعنى : ما تركنا في الكتاب من شيء ؛ لأن المعنى على خلافه^(١٥) ، ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ ﴾^(١٦) ، فمن زائدة وشيء في معنى ضرر ، فهو في موضع المصدر ، وهكذا رأى أبو حيان ، فقد أعراب " من " زائدة دخلت على نكرة عامة في سياق النفي ، أي لا يضرونك لا قليلاً ولا كثيراً^(١٧) .

ولا تمنع زيادة " من " قبل المفعول المطلق ، ولا يتقييد الأمر بالمفعول به ، فهي تزداد في ظرف أو مصدر اتسع فيها ، نحو : ما سيرى من سير شديد ، وما صبر عليه من يوم ، ولعل ذلك راجع إلى أن كلّاً من المصدر والظرف مفعول به على الاتساع^(١٨) .

وقد ورد حذف بعض الحروف في مواضع ، بيد أن قلة أمثلته جعلت النحاة يقصرونها - في الغالب - على السماع ، ولا يجيزون القياس عليه ، فإذا أباحوا القياس خصوه بأنماط تركيبية معينة ذات صفات وشروط خاصة دون سائر الباب ، أو يجعلونه مقصورة على الضرورة أي خاصاً بالشعر دون النثر ، فقد ورد

حذف حرف القسم مع التعويض عنه في قولهم : " لا ها الله ذا " ، وبعد همزة الاستفهام في قولهم : الله ، ويبدو أن هذا الحذف خاص بحرف القسم الداخل على لفظ الجلالة ، وهو سائع في هذين الموضعين .

وقد ورد الحذف دون تقدم " ها " أو الهمزة على لفظ الجلالة في قولهم : الله لأفعلن ، ولفظ الجلالة منصوب في هذا التركيب عند سيبويه ، ومن العرب من ينطبه بالجر ، و ذلك أنه أراد حرف الجر واياه نوى ، فجاز حيث كثُر في كلامهم ، وحذفوه وهم ينوننه ^(٩١) .

بيد أننا لا نكاد نجد شواهد حذف فيها مع غير لفظ الجلالة ، ولذا يعد هذا الحذف خاصاً به ، ويراه ابن جنى شاداً لا يقاس عليه ^(١٠٠) . والأصل في القسم أن يتم بحرف الجر ، لكن الأداة كثيرة الحذف وينوب عنها " ها " وهمزة الاستفهام ، وهذا لون من التطور في استعمال الأسلوب كالإضافة والمنصوبات على نزع الخافض والفضلات إلى المفاعيل وهي جميعاً ظواهر لغوية في الاستعمال تثبت دور حرف الجر في تغير الوظيفة من ناحية وتطور التركيب من ناحية ثانية وتغيير الأسلوب من ناحية ثالثة .

فـ " من " مكسورة الميم ، وقد تضم ، وهي مختصة بلفظ " ربى " لا يقسم بها مع غيره ، يقولون : من ربى لأفعلن كذا ، ومن ضم الميم أراد الدلالة على تغيير معناها وخروجها من بابها ، وهو معنى الابتداء .

وذهب الكوفيون إلى أن " من " المضمومة مقصور من " أيمَن الله " ، والمكسورة مقصورة من " يمين الله " .

وقال العرب أيضاً : من الله ، بفتحتين : ومن الله بكسرتين . وفي الميم المكسورة قالوا : م الله لأفعلن ، كذا ، وذهب النحاة إلى أن الميم في م الله بدل من الواو؛ لأنها من مخرجها وهو الشفة ، أبدلت منها ، كما أبدلت في فم وأصلها فوه.

العوض عن حرف القسم:

ويختص لفظ الجملة بجوار حرف حرف القسم مع تعويضه بإحدى ثلات :

[١] ها التبيه .

[٢] همزة الاستفهام .

[٣] قطع همزة " الله " في الدرج .

١- فمع " ها " التبيه لابد من أن تجيء بلفظ " ذا " بعد المقسم به ، تقول :
لها الله ذا ، وإي ها الله ذا .

قال الرضي الظاهري أن حرف التبيه من تمام اسم الإشارة فتم على لفظ
المقسم به عند حذف العرف ليكون عوضاً منه .

وأما " ذا " فخبر لمبتدأ محنوف ، أي الأمر ذا ، أو فاعل لفعل محنوف ،
أي : ليكون ذا ، فهي من جملة جواب القسم .

٢- وأما همزة الاستفهام فك قوله ﷺ لعبد الله بن مسعود لما قال : هذا رأس
أبي جهل : " الله الذي لا إله غيره " ، وكقول الحاج في الحسن البصري
: " الله ليقوم عبد من العبيد فيقولون كذا وكذا " .

٣- وأما قطع همزة الله في الدرج ، فهو في أسلوب معين ، وذلك إذا كان
قبله فاء مسبوقة بهمزة استفهام ، تقول لشخص : هل بعت دارك ؟ فيقول :
نعم ، فتقول : أفالله لقد كان كذا ؟

ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو : فالله لقد كان كذا ؟ ، وإنما لم
تكن همزة الاستفهام هي العوض من حرف القسم هنا للفصل بينها وبين لفظ
الجملة بفاء العطف (١٠١) .

وتحذف جملة القسم مع غير الباء من أحرف القسم نحو : والله أو تالله
لأفعلن ، ويجوز الحذف مع الباء فيقال : ب والله لأفعلن ، أو : أقسم بالله لأفعلن .

كما تختلف جملة القسم ويستغنى عنها باللام وهو حذف جائز ، فحيث قيل "لأفعلن" ، أو لقد فعل ، أو لعن فعل ، ولم يتقدم جملة قسم فثم جملة قسم مقدرة (١٠٢) ، ومثال ذلك قوله تعالى : «لأعذبه عذاباً شديداً» (١٠٣) ، وقوله تعالى : «ولقد صدقكم الله وعده» (١٠٤) ، وقوله تعالى : «ولعن نصروهم ليولن الآباء» (١٠٥) . وقد يرد حذف جملة القسم دون ذكر اللام ، ففي قوله تعالى : «ولبن منكم إلا واردها» (١٠٦) ، يقدر مع العبارة جملة قسم محذوفة بدليل قوله ﷺ مثيرة إلى الآية الكريمة : "لعن يرد النار إلا تحله القسم" (١٠٧) .

وتحذف جملة القسم استغناء عنها بحرف القسم أو باللام كثير في القرآن الكريم والشعر وسائر اللغة . فحذف حرف الجر ظاهرة عامة وشائعة في العربية، فتتطور المركب الإضافي عن مركب الجر هو أحد صورها ، وتحذف حرف الجر من الجملة الفعلية التي يتعدى فعلها للمفعول هو صورة أخرى ، كما أن حذف الفعل من أسلوب القسم ، وإيدال الواو بالباء يعد صورة ثالثة من هذا الحذف .

وظاهرة حذف حروف الجر ظاهرة شائعة في الكلام العربي لفتت أنظار الدارسين نتيجة هذا الشيوع منذ بداية النحو وتقعيد اللغة ، فقد أشار النحوين القدامى إلى هذه الظاهرة وإلى كثرة هذا الحذف ، واعترفوا بصحة التركيب مع وجود هذا الحذف ، فأجازوا حذف بعض الحروف وبقاء عملها قياساً مثل : رب ، وأجازوا النصب على نزع الخافض ، والنصب هنا يعد مظهراً من مظاهر الخفة نتاج عن حذف حروف الجر ، والتخلص من الكسرة .

ومظاهر حذف حروف الجر كثيرة ومتعددة ، ولها من الدقائق واللطائف ، بحيث يعد ذلك الحذف بلاغة في الكلام وفصاحة في الأسلوب ، وتحذف حروف الجر عند سبيويه أكثر من أن يُحصى ، وتتجأّل العرب إليه لتخفيض الكلام ، وخوفاً من نقله على اللسان (١٠٨) .

في الربط والمعانى والتعليق:

ومن أصناف الحروف حروف الإضافة سميت بذلك ؛ لأن وضعها على أن تفضى بمعنى الأفعال إلى الأسماء^(١٠٩) ، ورأى الرضى أن المراد بايصال الفعل إلى الاسم تعديته إليه حتى يكون المجرور مفعولاً به ، لذلك الفعل فيكون منصوب المحل ...

وتسمية بعضهم [حروف الإضافة] لهذا السبب ، أي تصنيف معنى الأفعال إلى الأسماء ، أي : توصلها إليها^(١١٠) ، والkovيون هم الذين يسمونها حروف الإضافة ، وحروف الصفات ، قال السيوطي : " ويسميهما الكوفيون حروف الإضافة ؛ لأنها تضييف الفعل إلى الاسم ، أي توصله إليه ، وترتبطه به ، وحروف الصفات ؛ لأنها تحدث صفة في الاسم "^(١١١) .

على أن من النهاة من لفت إلى أمر ، وهو أن شدة حروف جر لا تضييف معنى الأفعال إلى الأسماء ، وبذلك يصبح الجار والمجرور من العناصر الإضافية التي لا يقتضيها الفعل ، ولا تتعلق لها به ، فقد رأى ابن جنى أن " على " في قوله : سر على اسم الله ليست موصولة للفعل بالاسم بعده ، لكنها متعلقة بممحض تقديره : سر معتمداً على اسم الله ، فالجار والمجرور هنا متعلقان بممحض تقديره حال لا بالفعل^(١١٢) .

كثيراً فعمل ابن هشام حين فرق بين ما يرد مع الفعل من جار ومجرور يقتضيه ، وله تعلق به ، وبين ما يرد معه من جار ومجرور لا تعلق لهما به ، بل بممحض ، قال : " النوع الثاني ما يتعدى إلى واحد دائمًا بالجار كـ " غضبت من زيد ، ومررت به أو عليه " فإن قلت : وكذلك تقول فيما تقدم : ذل بالضرب ، وسمن بكذا ، قلت : المجروران مفعول لأجله لا مفعول به "^(١١٣) .

من ثم جاز استعماله مع الجار والمجرور المطلوبين للفعل نحو : دخلت عليه بثياب السفر^(١١٤) ، ومنه أيضاً ما يستعمل مع فعل متعد بنفسه فيكون زائداً

نحو : قرأت بالسورة ، وألقى بيده ، فالأصل : قرأت السورة ، وألقى يده ، وحرف الجر زائد (١١٥) .

وإذا كان النهاة قد حصرروا وظيفة حرف الجر في إضافة معنى الفعل إلى الاسم فهل يعني ذلك أن مهمته مقصورة على الربط بينهما دون صلة بالمعنى ؟ الجواب لا ، فالنهاة مجمعون على أن له صلة بالمعنى ، بل هم يرون لكل حرف من حروف الجر معنىًّاً أصلياًً يمكن به استثارة المعاني الكامنة في الفعل وإظهارها.

نقل السيوطي عن أبي نزار قوله : " .. وجهلت أن الفعل يتعدى بعده من حروف الجر على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل ؛ لأن هذه المعاني كامنة في الفعل ، وإنما يثيرها ويهدرها حرف الجر ، وذلك أنك إذا قلت : خرجت فارديت أن تبين ابتداء خروجك قلت : خرجت من الدار ، فإن أردت أن تبين أن خروجك مقارن لاستعانتك قلت : خرجت على الدابة ، فإن أردت المجاوزة للمكان قلت : خرجت عن الدار ، وإن أردت الصحبة ، قلت : خرجت بسلامي (١١٦) .

والظن بالنهاة أنهم فعلوا ذلك بعد استقراء للنصوص العربية خلصوا منه بنسبة معانٍ إلى الحروف ، فجعلوا لكل حرف معنىًّاً أصلياًً ، قد يخرج عنه إلى معانٍ فرعية تفهم من السياق .. وكان سيبويه قد وجه النهاة إلى ذلك حين قال : " ولام الإضافة ، ومعناها : المِلْكُ واستحقاق الشيء ... وباء الجر إنما هي للإذاق والاختلاط ، وذلك قوله : خرجت بزيد ، ودخلت به ... (١١٧) .

وقد مضى النهاة على نهج سيبويه في نسبة المعاني إلى الحروف ، وانتهى الأمر بعد منهم إلى وضع كتب في حروف المعاني تشمل حروف الجر ، وغيرها من الحروف ، وكان الزجاجي [ت ٣٤٠ هـ] في كتابه [حروف المعاني] رائد هذا الاتجاه (١١٨) .

على أن نسبة معنى إلى الحروف لا يعارض تحديد النهاة للحروف بأنه ، ما دل على معنى في غيره ، ذلك بأنهم إذا قالوا : إن " من " مثلاً تدل على ابتداء

الغاية أو التبعيض ، فإنما المقصود غاية غيرها وتبعيشه ، وكذلك إذا قالوا إن "إلى" تدل على انتهاء الغاية ، فإنما يقصدون منتهى غيرها ^(١١٩) .

والتعدية بحرف الجر قسم للتعدية بالهمزة ، والتضعيف ، ويبدو أن الأصل في التعدية كان عن طريق حرف الجر ، فكثير من المفاعيل ينصب على معنى حروف الجر "به ، له ، فيه ، منه" ، كما أن حرف الجر لا يزال يستعمل مع معمول الفعل المتعدى المتقدم عليه ، ومعمول المشتقات من الأفعال المتعدية .

أولى النحاة القدامى هذه الحروف الدالة على المعانى اهتماماً خاصاً ؛ إذ أفردوا للحديث عنها أبواباً واسعة ومؤلفات متعددة ، وكان النحاة حريصين على شرح ما تقيده معانى الجر من تعليق ، على أن التعلق بين الجار وال مجرور وبين ما تعلقا به ، إنما يكون بمعنى الحديث لا بمعنى الزمن ، فالتعليق بوساطة ما يفهم بالحرف من نسبة هو في حقيقته إيجاد علاقة نسبية بين المجرور وبين معنى الحديث الذى في علاقة الإسناد ، نحو : "جلس زيد على الكرسى" ، فالكرسى متعلق بالجلوس أي بالحدث ، لا بالمضى أي بالزمن .

ونحو "أصحو في وقت طلوع الشمس" فوق طلوع الشمس متعلق بالصحو ، على أن هناك نسبة للحدث إلى ظرف يحتويه ، وهذه النسبة إلحاد لا تقييد ، وبظهور الفرق بين هذين المعنيين أي الإلحاد والتقييد حين نقارن بين المثال "أصحو إذ تطلع الشمس" وهو من أمثلة التخصيص عن طريق الظرفية من جهة ، ومثالنا اللاحق "أصحو في وقت طلوع الشمس" الذي جعلناه في أمثلة النسبة من جهة أخرى ، فالمعنى في الأول هو تقييد للإسناد زمناً ، فالصحو كان وقت طلوع الشمس نصاً لا غير ، على حين أن المعنى في الثاني هو نسبة الصحو إلى وقت طلوع الشمس ، لا إلى غيره .

والخلاصة هي أن الصحو في المثال الأول متوقف على زمن طلوع الشمس ، فهو مقيد به ، أما في المثال الثاني فالصحو منسوب إليه غير متوقف عليه ، لذلك يجوز أن يكون المثال على نحو آخر كقولنا : "أصحو في وقت الظهر" ^(١٢٠) .

مسألة تعدد المفاعيل قال النحاة إن جملة من الأفعال تتصرف مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً ، وهي " منح ، وأعطي ، ووهب " وغيره فقالوا : منحت الفقير درهماً وكسوته ثوباً ، وأنت تدرك أن الممنوح هو الدرهم ، وأن المكسو به هو الثوب ، وكأنك أردت أن تقول : منحت درهماً إلى الفقير ، وكسوته بالثوب ، ولكنك حذفت الجار لضرب من الخفة والإيجاز ، فكانت هذه الجملة المعروفة .

والتلasmus بين المفردات ووظائفها التحوية في الجملة تفاعل عقلاني صوتي في وقت واحد ، وبعبارة أخرى هو تفاعل دلالي نحوئي معاً لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر ؛ لأن المفردات من غير نظام نحوئي يحكمها ويربط ما بينها لا يتأتى لها اجتماع إلا في التنظيم المعجمي فحسب ، والتنظيم المعجمي عمل لا يقوم به المتكلم ، بل يقوم به الباحث اللغوي والنظام التحوي من غير مفردات - تقوم به وتحقق وجوده العقلي - وعاء فارغ ولا يقوم إلا في عقول أبناء اللغة ، ولا يجد سبيلاً لتحققه إلا في الجمل التي ينطق بها أبناء اللغة أو يكتبونها ، وبينهم اتفاق جماعي عليها (١٢١) .

[ب] آثره في العلاقات الدلالية والتركيبية :

تخضع الجمل والتركيب لنظام صارم تتحدد فيه العناصر ، ومن ثم أمكن تصنيفها ، أما الأساليب فتنقسم بخضوعها للاختيار وأحياناً الحذف ، ولذا فالغالب عليها التنوع وإن حاول اللغويون وضع قوانين تقريبية للاختيار .

والحق أن ظاهرة تعاقب الحروف غير قاصرة على اللغة العربية ، وإنما توجد في غيرها من اللغات الأجنبية كالإنجليزية ، حيث نجد الفعل الواحد يتعدى بأكثر من حرف جر ، ومع كل حرف منها يكون له معنى .

ولنأخذ [V. arrive] مثلاً فهو يتتعاقب معه حروف مختلفة نحو :

[١] We arrived at the station five minutes early . (١٢٢)

[٢] We arrived on platform just as the train was coming in.

[٣] We arrived in london last night .

[٤] One can be on chair or in a chair .

[٥] One can be in bed a cold night, or can nest on can rest on the bed on a hot afternoon .

وكذلك (V.can) فقد تعدد بحرفين مختلفين في البنية متقاربين في المعنى (in , on) .

ونلاحظ التغييرات التي تحدث في ضمير الغائب في الإنجليزية (He, His^(١٢٣)) ، فالضمير الأول يستعمل في حالة الفاعلية ، الثاني في حالة المفعولية والثالث في حالة الإضافة ، وتلجم اللغة الإنجليزية أيضاً إلى تغيير حرف الجر Preposition مع الفعل الواحد لتعطي معانٍ مختلفة تبعاً لتغيير حروف الجر ، فمن أمثلة ذلك الفعل give يعطى :

فنقول on يشرف على أو يطلُّ على

يسلم - يُذعن give in

يقطع الرجاء من give over

أقلع عن give up

ندع - دع هذا give out

والفعل get يحصل :

فنقول get along تقدم - سار .

get over تغلب على .

get away انصرف - هرب .

get rid of خلص من .

get better تحسن .

استيقظ - قام get up .

استظهر - حفظ . get by heart

استمال . get around

يضع . put يفعل

وفر . Put by اخر

أطفأ . put out

أجل . put off

Put On ارتدي (١٢٤)

فهذه كلها عناصر للدالة على معانٍ وظيفية كالمعنى والإضافة وغيرها .

يقول "ابن عباس" عن حذف هذه الحروف : " وقد كثر حذفها مع أن الناصبة للفعل ، وأن المضمة الناصبة للاسم ، نحو : أنا راغب في أن القاك ، ولو قلت : أنك تحسن إلى ، ولو قلت : أنك تحسن إلى من غير حرف جر جاز " (١٢٥) ، فيجوز القول : "أنا راغب أن القاك ، وأنا راغب في أن القاك ، ويجوز أنا راغب أنك تحسن إلى ، وأنا راغب في أنك تحسن إلى ، بالحذف أو الإبقاء دون خلل في اللفظ أو المعنى ، لكن لو جتنا بالمصدر مثل : "أنا راغب في لقائك" لم يجز حذف حرف الجر ، كما جاز مع "أن" ، وأن" ، والسرفي ذلك "أن" "أن" وما بعدها من الفعل وما يتعلق به الاسم والخبر ومتصلاته بمعنى المصدر ، فطال فجوزوا معه حذف حرف الجر تخفيفاً ، كما حذفوا الضمير المنصوب من الصلة ، نحو قوله تعالى : «أهذا الذي بعث الله رسولاً» (١٢٦) ، ولم يجوزوا ذلك مع المصدر المضمن " (١٢٧) .

يبتئل لنا أنه يجوز حذف الجر مع أن الناصبة للفعل والفاعل ، وكذلك مع أن المضمة وأسمها وخبرها ، فإذا جتنا بالمصدر صريحاً ، فلا يجوز حذف الجار ، والسرفي ذلك أن الفعل مع "أن" يحتاج إلى فاعل ، وربما إلى مفعول ومتصلات أخرى ، وهذا تطويل ينتهي حذف الجار ، وكذا مع أن المضمة

واسمهما وخبرها ، فيجوز الحذف بسبب الاستطالة ، والمصدر الصريح ليس معه هذه الاستطالة فلا حذف معه .

"واعلم أن اللام ونحوها من حروف الجر قد تمحض من "أن" كما حذفت من "أن" جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت : فعلت ذاك حذر الشر ، أي : لحر الشر ويكون مجروراً على التفسير الآخر ، ومثل ذلك قوله : إنما انقطع إليك أن تكرمة ، أي لأن تكرمه ، ومثل ذلك قوله : لا تفعل كذا وكذا لأن يصييك أمر تكرهه ، كأنه قال لأن يصييك أو من أجل أن يصييك .. " (١٢٨) .

ويكاد يوحى الكلام بشيء قريب من فكرة "البنية العميقه" عند التعوييليين التي لا تقف عند حدود تأثير حرف الجر في التراكيب ، وإنما شملت كافة الأدوات والحروف التي يمكن أن تحدث تأثيراً ليس داخل التركيب فحسب وإنما من خارجه ويكون الفعل المضارع مقيداً معناه بحرف يمحضه لمعنى الاستقبال كأدوات النصب ، أو ينلقي إلى معنى الماضى كـ "لم" ، ولما" ، أو إلى معنى الطلب كـ "لام الأمر" ، و "لا الناهية" ، أو يُعلق معناه على معنى فعل آخر كفعل الشرط وجوابه ، وكذلك الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب .

وتعاقب الحروف يغير الدلالة ، نحو : "ذهب به" أي صاحبه ، "ذهب عليه" (١٢٩) أي نسيه ، "سعى به" ، أي وشي ، "سعى إليه" أي مشى (١٣٠) ، "ضرب على يده" أي عاقبه ، "ضرب في الأرض" (١٣١) ، أي سافر ، "أشار إليه" أي أومأ ، "أشار به" (١٣٢) أي نصح ، "حلَّ له" أي صار مباحاً ، حلَّ به أو عليه" (١٣٣) أي نزل .

حروف الجر التي تتضمنها الأفعال نوعان:

حروف جر لا يمكن استبدال أخرى بها ، فال فعل لا يستعمل إلا معها ،
وحروف جر يمكن استبدال أخرى بها في سياق الكلام .

ويرى ابن جنى أن إيقاع حرف موقع آخر يإذان بأن معنى فعله في معنى فعل الآخر^(١٣٤) ، ويرى الرضى أن إيقاع حرف الجر على أصل معناه وتضمين الفعل معنى آخر هو الأولى أو الواجب^(١٣٥) .

من خلال استقراء الحروف المتعاقبة مع الأفعال ، لوحظ تعاقب حروف الجر بعضها مع بعض وهي إما على اتفاق معنى أو على اختلاف معنى كالتالى :

[١] الحروف المتعاقبة مع "إلى" :

* كـ (الباء) ، نحو : "أحدق إليهم" أي أطّال النظر "أحدق بهم" ^(١٣٦) ، أي أهلكم ، ونلاحظ اختلاف الدلالة بينهما .

* (على) ، نحو : "انضم إليه ، وعليه" ^(١٣٧) ، أي انطوى ، وقد اتفقت الدلالة مع الحرفين .

* (في) ، نحو : "رجع إلىَ فلان" أي عاد ، "رجع كلامي فيه" أي أثر ^(١٣٨) ، فمع (إلى) وردت الدلالة الحقيقة ، أما مع (في) فقد أفادت دلالة مجازية .

* (اللام) ، وكثيراً ما يحدث التعاقب بينهما لقرب الدلالة ، نحو :

(ثاب إليه عقله) ، بمعنى عاد ، "ثاب له" بمعنى كثُر واجتمع ^(١٣٩) ، وينطبق على ذلك أفعال الحركة نحو "وصل إليه وله ، جاء إليه وله ، حضر إليه وله ... إلى آخره" .

[٢] الحروف المتعاقبة مع (الباء) :

(إلى) ، نحو : "أنسَت به وإليه" ^(١٤٠) ، "خلوت به وإليه" ^(١٤١) ، "بكر بالصلة وإلى الصلاة" ^(١٤٢) ، ونلاحظ اتفاق الدلالة في الأمثلة السابقة .

* (على) ، نحو : "حَطَب بهم" ^(١٤٣) ، أي سعى بهم ، و"حَطَب عليهم" ، أي ذكرهم بالخير ، وكذلك "أشاد بذكره" ^(١٤٤) ، أي أشاد عليه وأشاد عليه قبيحاً ، أي أفساه .

* ونلاحظ اختلاف الدلالة بين التعديتين في المثاليين السابقين ، وقد تتفق الدلالة كما في " خطر ذاك بيالي ، وعلى بيالي " ^(١٤٥) ، " شهدت به عليه " ^(١٤٦) .

* (في) ، نحو : " ثقب الشيب باللحية ، وفي اللحية " ^(١٤٧) ، أي انتصر ، و " خلد بالمكان وفي المكان " ^(١٤٨) ، ونلاحظ اتفاق الدلالة بين الحرفين ، في حين أنها اختلفت مع أفعال أخرى نحو " ذرع بذارعه " أي قاس ، " ذرع في سيره " ^(١٤٩) ، أي جد .

* (اللام) ، نحو : " اختصه بنفسه ، ولنفسه " ^(١٥٠) ، أي انفرد به .

[٣] الحروف المعاقبة مع (على) :

* (إلى) ، نحو : " رد عليه قوله ، وإليه جوابه " ^(١٥١) ، أي لم يقبله .

* (الباء) ، نحو : " خلف عليها فلان " ، أي تزوجها بعد زوجها ، " خلفه بخير أو شر " ^(١٥٢) ، أي ذكره به ، " بنى على أهله وبأهلة " ^(١٥٣) بمعنى أعرض بها .

* (عن) ، نحو : " خار عليه " أي استجاب له ، " خار عن البرد " ^(١٥٤) ، أي ذهب .

ونلاحظ اختلاف الدلالة بينهما ، وكذلك " جار علينا " أي ظلمنا ، " جار عنا " ^(١٥٥) ، أي انحرف .

* (في) ، نحو : " برّك على الطعام ، وفيه " ^(١٥٦) ، أي دعا له بالبركة ، ومنه " إنَّ على نفسك " ، أي ارفق بها . (إنَّ في سيرك) ^(١٥٧) بمعنى تمهل في المسير .

* (من) ، نحو : (نصره الله على عدوه ، ومن العدو) ^(١٥٨) ، أي نجاه .

[٤] المروف المتعاقبة مع [عن] :

- * (إلى) ، نحو : "دفع الله عنه المكروره" ، أي صرفه عنه ، "دفع إليه المكروره" ^(١٥٩) أي آذاه .
- * (على) : ويفيد دلالة مختلفة ، نحو : "درأ عنه العدو" ، أي دفعه ، "درأ عليه العدو" ^(١٦٠) ، أي هجم .
- * (في) ، نحو : "رحب عنه" أي كرهه ، "رحب فيه" ^(١٦١) ، أي لحبيه ، "تجلوز عن الصلاة" أي سها عنها "تجلوز في الصلاة" ^(١٦٢) ، أي ترخص بها وتخفف .
- * (اللام) ، نحو : "أبرقت فلانة عن وجهها" ، أي كشفت ^(١٦٣) ، "أبرقت لنا" أي تحسنت ، "أوى عنا" أي انصرف ، و "أوى لنا" ^(١٦٤) ، أي رثانا .

[٥] المروف المتعاقبة مع [في] :

- * (الباء) ، نحو : "دب الشراب في عروقه" ، "دب بعروقه" ^(١٦٥) ، أي سرى وانتشر ، وكذلك "تأن في أمرك" ، أي اتند ، و "تأن بالجروح" ^(١٦٦) انتظر مآلها .
- * (على) ، نحو : "تأه في أمره" ، أي تغير ، "تأه علينا فلان" ^(١٦٧) ، أي تكبر ، و "أخال فيه الخير" ، أي تغرس فيه الخير ، و "أخال عليه الشيء" ^(١٦٨) ، أي اشتبه ، و "ارتطم فلان في الأمر" ، عليه الأمر ^(١٦٩) ، لا يجد منه ملخصاً .
- * (عن) ، نحو : "سها في الصلاة" ، وعنها ^(١٧٠) .
- * (اللام) ، نحو : "خف في عمله" ، و "خف لعمله" ^(١٧١) .

[٦] المروف المتعاقبة مع (اللام) :

نلاحظ أن (اللام) لا تأتي بمعنى (إلى)، في حين أن “إلى” كثيرة ما تأتي بمعنى “اللام”， مثل：“أوحي إلى النحل، للنحل.”

* (الباء)، نحو：“اخشع له، وبيصره”^(١٧٢)، أي غضبه，“حل له”， أي صار حلاً، “حل به”^(١٧٣)، أي نزل، ونلاحظ اختلاف الدلالة بين التعديتين.

* (على) وكثيراً ما يحدث ذلك، نحو：“خرعوا لأنقائهم، وعليها”， و“بارك الله له، وعليه”^(١٧٤)، وقد اتفقت الدلالة في المثالين السابعين.

كما “بكى له، وعليه”^(١٧٥)، أما “دعا الله له، وعليه”， “تشزّن له، وعليه”， “بخرت لنا، و علينا”.

فقد اختلف المعنى بين التعديتين في هذه الأمثلة الثلاثة، فـ“دعا له بالخير، دعا عليه”^(١٧٦) في الشر، “تشزّن له”^(١٧٧)، أي تخشن في الخصومة، “تشزّن عليه”، أي بعض، وكذلك “بخرت لنا”، أي طيب، و“علينا”^(١٧٨) ننت.

* (عن)، نحو：“تجانف لكتا، وعنہ”^(١٧٩)، “زويت لى الأرض”， أي جمعت، “زوی عنی حقی”^(١٨٠)، أي منعه، نلاحظ اختلاف الدلالة بين التعديتين فـ“عن” دائمآ تقييد دلالة المجاوزة والمنع، وهي دلالة ثابتة في الأمثلة السابقة.

* (في) : وقد أفادت دلالة مختلفة، نحو：“خضع لله”، أي ذل، “خضع في سيره”^(١٨١)، أي انقاد.

[٧] المروف المتعاقبة مع ”من“ :

* (إلى)، نحو：“خلص من القوم، وإليهم”^(١٨٢)، فقد اختلفت الدلالة، فـ“من” أفادت الفصل، وـ“إلى” أفادت الضم.

* (عن)، نحو：“خلاء المكان من أهله، وعن أهله”^(١٨٣).

* (في) ، نحو : "ثار من مكانه" ، أي انتقل "ثار في وجهه" ^(١٨٤) ،
أي صرخ ، "جسم في عيني" ، أي تصور ، و "جسم من العشيرة
رجلًا" ، أي تخير ^(١٨٥) ، ونلاحظ اختلاف الدلالة في التعديتين .

* (اللام) ، نحو : "دنا منه" ، وله ، وإليه ^(١٨٦) ، سلم من البلاء "سلم
له الشيء" ^(١٨٧) ، ونلاحظ اختلاف صيغة الفعل بين " فعل ، فعل" ، مما
أدى إلى اختلاف الدلالة في المثال الأخير .

والمتتبع لاستعمال الأفعال في النصوص والمعجمات اللغوية يدرك أنه لابد
من النظر في العلاقة البراجماتية (= الرأسية) بين أنواع الأسماء التي تتعاقب
في موقع المفعول به ، وفي موقع المجرور من كونها دالة على ذات أو معنى ،
على عاقل أو غير عاقل ، على حى أو غير حى ... إذ الخلط فيه يؤدي إلى
الوقوع في الخطأ ، أو تغيير المعنى .

كما يتبيّن أن دور حرف الجر في تحويل التراكيب وتغيير هيئتها ووظائفها
النحوية إنما يتجلّى في جزء منه من خلال ظاهرة التعاقب .

لم يشر سيبويه إلى انتقال مستوى الكلام من الحقيقة إلى المجاز عن طريق
كسر قانون اختيار المفردات ، ولذلك فإن نظريته عن " المعنى النحوي الدلالي "
تكتمل جوانبها إذا ضممنا ما ي قوله سيبويه نفسه عما يسميه " اتساع الكلام " ، وهو
مصطلح يتردد كثيراً في " الكتاب " ويمثل له سيبويه بأمثلة مختلفة يفهم منها أن
هذا المصطلح له مدلول واسع . وتحت اتساع الكلام هذا يندرج ما وصف به
الشاطبي كتاب سيبويه بأنه تناول مقاصد العرب وبنى عليها ، وأن سيبويه وإن
تكلم في النحو فقد امتد كلامه إلى أنحاء تصرف العرب في ألفاظها ومعانيها ، بل
إنه كان يبين في كل باب ما يليق به حتى إنه احتوى على علمي المعاني والبيان
ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني ^(١٨٨) .

وبعض أمثلة سيبويه عن " اتساع الكلام " هي التي تكتمل بها نظريته أو
أصول نظريته عن المعنى النحوي الدلالي ، ويستلقي النظر أن سيبويه يقول عن

هذه الأمثلة : " وهذا الكلام كثير منه ما مضى وهو أكثر من أن أحصيه ، ومنه ما ستره أيضاً فيما يستقبل إن شاء الله " ^(١٨٩) ، وقد قال هذا بعد أن ذكر أمثلة مختلفة للاتساع في الكلام والإيجاز والاختصار : " ومن ذلك قولهم : أكلتُ أرض كذا وكذا ، وأكلتُ بلدة كذا وكذا ، إنما أراد : أصاب من خيرها ، وأكل من ذلك وشرب " . ففروع الفعل " أكل " على " الأرض " مفعولاً به ، وعلى كلمة " بلدة " مفعولاً به كذلك هو الذي دفع سيبويه إلى تفسيره بقوله : إنما أراد : أصاب من خيرها وأكل من ذلك ، أي أن التعبير انتقل من مستوى إلى مستوى آخر ، فلم تعد دلالة الألفاظ الأولية المنطقية هي المراد هنا ، وإنما المراد شيء آخر قريب من الدلالة الأولية ، و لم به صلة ، وقد استمر تفاعل العلاقات النحوية مع دلالة المفردات الأولية في إفاده هذا المعنى الجديد ، فالأكل لا يقع من " متكلم " على " الأرض " أو على " البلدة " ويكون المقصود هو المعنى الأولى " الحرفي " وقد صارت " الإصابة من الخير " . هي المعنى النحوي الدلالي " لأكل الأرض " وهكذا .

فالفعل نوعان قاصر مكتف بمرفوعه نحو : كرم زيد ، وحسن عمرو ، وقام بكر . ولازم يتعدى إلى مفعوله بحرف جر ، ثم يتسع في هذا طلباً للخفة والإيجاز سيراً مع العربية التي جرت على هذه الناحية فصارت سمة من سمات البلاغة ، وبهذا كانت لنا الأفعال التي تتعدى إلى مفعولها من غير حرف جر . وهذا هو التغير اللغوي في استعمال الفعل من لازم إلى متعد ، وبذلك كثُر المتعد في الأفعال وقل اللازم ، وانحصر في أبنية خاصة فإن الغالب في " فعل " - مضامون العين - قاصر مكتف بمرفوعه ، وكذلك " فعل " الدال على الصفات والأعراض نحو : فَرَحَ ، وجَزَعَ .

وورود اللازم في الشواهد القرآنية من القلة مدعوة للنظر ، ومعنى ذلك أن هذا اللازم بهذه القلة يشير إلى الأصل الذي درجت العربية على التخلص منه بإسقاط الحرف طلباً للخفة والإيجاز .

قال ابن يعيش فأما : "دخلت البيت " فقد اختلف العلماء فيه ، هل هو من قبيل ما يتعدى إلى مفعول واحد أو من اللازم وسبب الخلاف فيه استعماله تارة بحرف جر ، وتارة بغيره نحو : دخلت البيت ودخلت إلى البيت ، وهو من قبيل الأفعال الازمة وإنما يتعدى بحرف الجر ، نحو : دخلت إلى البيت ، وإنما حذف منه حرف الجر توسعًا لكثره الاستعمال ، والذي يدل على ذلك أن مصدره يأتي على "فَعُول" نحو *الذُّخُولُ* ، و "فَعُول" في الغالب إنما يأتي من اللازم نحو : القعود والجلوس ، (١٩٠)

ويبدو أن إسقاط الجار أمر واضح في الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ، والتعدى إلى المفعولين من باب التوسيع في الكلام ، فإذا قيل : "أعطيت زيداً درهماً" فإن الدرهم هو المعطى إلى "زيد" وكأن التقدير "أعطيت إلى زيد درهماً" .

جاء في "شرح المفصل" : وأما ما يتعدى إلى مفعولين فهو على ضربين ، أحدهما : ما يتعدى إلى مفعولين ، ويكون المفعول الأول منها غير الثاني ، والآخر : أن يتعدى إلى مفعولين ويكون الثاني هو الأول في المعنى .

فأما الضرب الأول فهي أفعال مؤثرة تتفذ من الفاعل إلى المفعول وتؤثر فيه نحو قوله : "أعطي زيد عبد الله درهماً" ، و "كسا محمد جعفرًا جبة" ، فهذه الأفعال قد أثرت إعطاء "الدرهم" في "عبد الله" و "كسوة الجبة في جعفر" ، ولا بد أن يكون المفعول الأول فاعلاً بالثاني ، ألا ترى أنك إذا قلت : أعطيت زيداً درهماً ، فزيد فاعل في المعنى ؛ لأنه آخذ الدرهم وكذلك كسوت زيداً جبة ، فزيد هو اللابس للجبة .

ومن هذا الباب ما كان يتعدى إلى مفعولين إلا أنه يتعدى إلى الأول بنفسه من غير واسطة ، وإلى الثاني بواسطة حرف الجر ، ثم اتسع فيه حذف حرف الجر فصار لك فيه وجهان ، وذلك نحو قوله : "اخترت الرجال بكرًا" ، وأصله من الرجال .

ومن ذلك : سميته بزيد ، وكتبه بأبي بكر ، فإنه يجوز التوسع فيه بحذف حرف الجر بقولك : سميته زيداً وكتبه أباً بكر (١٩١) .

ويتبين مما جاء في "شرح المفصل" أن مسألة تعدى الفعل إلى مفعولين غير حاصلة في الواقع ، فالمعنى الأول للأفعال : "أعطى ، وكسا ، ومنح" ليس في الحقيقة مفعولاً فالمفعول الحقيقي هو الدرهم والجبة والثوب ، أما زيد ومحمد وجعفر فهم المسلمين لهذه الأشياء : المعطى والكسوة والمنوح .

ونستطيع أن نذهب في الأفعال الأخرى التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وهي : "حسب ، وظن ، وحال ، وعلم ، ورأى ، ووجد ، وزعم" فإذا قلت : ظننت زيداً عالماً فكان التقدير : ظننت العلم في زيد ، وهكذا في سائر الأفعال ، فالمعنى الثاني هو المفعول الحقيقي ، أما المتصوب الأول فهو شيء يبعد المفعولية المباشرة ، وإنما توسيع في التعبير فانتصب .

يقول ابن يعيش : "فهذه الأفعال المفعول الثاني من مفعوليها هو الأول في المعنى ، ألا ترى أن زيداً هو الأخ في قوله: حسبت زيداً أخاك وكذلك سائرها (١٩٢)" ، غير أن النهاة عنواناً هذه الأفعال داخلة على الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ أو خبر فتصببها ولم يلتفتوا إلى أن الفعل لا يمكن أن ينصب مفعولين ونصب المفعولين ، كما ورد في كتبهم هو ضرب من التوسع ولا يعقل أن يوقع الفعل على اسمين إيقاعاً واحداً .

أما ما ذهبوا إليه من الأفعال المتعددة إلى ثلاثة مقاعيل وهي : "أعلم ، وأرى ، وأنبأ ، ونبي ، وأخبر ، وحدث" ، فهي تتعدى إلى مفعول واحد هو المفعول الثاني ، أما المفعول الأول فقد انتصب توسعاً ، وذلك بإسقاط حرف الجر ، أما الثالث فهو نعت للمفعول الثاني ، نحو : أعلمت زيداً الخبر صحيحاً .

وفي هذا يقول ابن يعيش : "... فإذا قلت : أنبأت زيداً خالداً مقيناً ، فالتقدير "عن خالد" ؛ لأن "أنبأت" في معنى "أخبرت" والخبر يقتضى "عن" في المعنى فهو منزلة "أمرتك الخير" والمراد بالخير "أن الفعل في كل واحد منهما لا يتعدى إلا بحرف جر ، فإذا ظهر حرف الجر كان الأصل ، وإذا لم يذكر

كان على التقدير وجوده واللفظ به ؛ لأن المعنى عليه ، واللفظ محوج إليه ، وليس ذلك كالباء ولا كمن في قوله : "ليس زيد بقائم ، وما جاعنى من أحد" ؛ لأن اللفظ مستغن عنهما فأدخلوهما زائدين لضرب من التأكيد ، فإذا لم يذكر لم يكونا في نية الثبوت ، وليس كذلك (عن) في قوله : "أخرت زيداً عن عمرو" ؛ لأن حرف الجر هنا دخل ؛ لأن اللفظ محدود إليه ، فإذا حذفته كان في تقدير الثبوت ؛ إذ لا يصح اللفظ إلا به مع أن "عن" لم ترد قط إلا بمعنى يحوج الكلام إليه فإذا وجدناها في شيء ، ثم فقدناها منه علمنا أنها مقدرة" (١٩٣).

ونظرية فيلمور Fillmor *الحالة النحوية* the case Grammar (١٩٤) ، لا يقصد فيها المفهوم القديم الذي يتمثل في حركات الإعراب في التحو العربي ، وإنما يقصد بالحالة النحوية مجموعة المفاهيم التي تمكن الدارس من إصدار بعض الأحكام المختلفة مما يدور في تركيب ما ، مثل معرفة من يقوم بالفعل ، ومن يقع عليه الحدث ، وما الذي حدث ، ومتى وقع ذلك الحدث ، وأين ، وهل هناك أداة استعملت عند وقوع الحدث ، وغير ذلك ، وهو يقدم أمثلة على ذلك من خلال عدد من الجمل يشعر الدارس لأول وهلة أنها متشابهة الدلالة رغم اختلاف تركيبها ، مثال ذلك الجمل الآتية :

- فتح على الباب بالمفتاح .
- فتح المفتاح الباب .
- افتح الباب .
- استعمل على المفتاح في فتح الباب .
- المفتاح هو الذي فتح الباب .
- على الذي فتح الباب بالمفتاح (١٩٥) .

ففي الجملة الأولى نجد أن الفاعل الظاهر هو "على" ، أما في الجملة الثانية فهو "المفتاح" ، وفي الثالثة "الباب" ، إلا أن العلاقة الحقيقة لكل من هذه الأسماء الثلاثة تختلف في كل جملة عن الجملة الأخرى ، ففي الجملة الأولى نرى

أن علياً هو الفاعل الحقيقي ، وفي الجملة الثانية " المفتاح " هو الأداة التي فتح على الباب بها ، أي أن الفاعل الحقيقي أيضاً هو على " لا " المفتاح " ، أما في الجملة الثالثة فإن الباب لم يقم بالفتح أي ليس هو الفاعل الحقيقي وإنما وقع عليه الفتح .

ومعنى هذا أن الأشكال الخارجية للجمل الثلاث لم تؤثر على العلاقات الدلالية لها فهناك فاعل من وجهاً النظر نحوية ، وهناك فاعل آخر من وجهاً النظر الدلالية ، أي أن لكل كلمة " حالة " معينة بالنظر إلى علاقات بالكلمات الأخرى في التركيب .

وببناء على ذلك رأى " فيلمور " أن الأمر المهم الذي ينبغي دراسته أولاً هو تلك العلاقات الدلالية بين الكلمات دون الأشكال الخارجية مادامت لم تؤثر في المعنى العميق للجملة ، كما رأى أن هذه العلاقات المعنوية تكون نظاماً ينطبق على جميع اللغات بغض النظر عما إذا كان الفاعل من الناحية الشكلية يسبق الفعل أو يأتي بعده كما في الإنجليزية والعربية .

والأفعال تقتضي كل العناصر الجملية اقتصاصاً لازماً ، وهي نوعان :

[أ] نوع لا يستعمل ابتداء إلا مصحوباً بكل العناصر الجملية التي يقتضيها ، فإذا حذف عنصر منها صارت الجملة غير صحيحة نحوياً ، وغير دالة على معنى يحسن السكوت عليه نحو : اضطره إلى الأمر ، ووصاه به ، ونهاه عنه ، وأمده به ، وداوله بينهم .

[ب] نوع يجوز معه حذف أحد العنصرين (المفعول به) أو (الجار وال مجرور أو الظرف) أو هما معاً ، وتظل الجملة صحيحة نحوياً ، لكن المعنى لا يبقى على حالة ، بل يتغير . فمما يؤدي فيه حذف الجار والمجرور أو الظرف إلى تغير المعنى مع بقاء الجملة صحيحة نحوياً : حده عن الأمر بمعنى : صرفه ، فإذا قلت : حده كان المعنى : أقام عليه الحد ، ومثله : أراده على الأمر بمعنى حمله ، وأراد الشيء ، وبمعنى شاءه ، ومنه : حاكمه إليه وحاكمه ، وقسمه بينهم وقسمه ، ورده إليه أو عليه ، ورده ،

وألقاه عليه أو إليه ، وألقاه ، وأخذه به أو عليه وأخذه وأنهاء إليه وأنهاء ،
وبدله به وبده ، وضربه له أو عليه وضربه . وثمة أفعال يؤدى فيها
حذف عنصر [الجار وال مجرور أو الظرف] إلى تغير المعنى ، فنحو
نقول : أسلمه إليه بمعنى : دفعه إليه ، أو فوضه فيه ، فإذا قلت : أسلم
فلاناً كان بمعنى خذه ، فإذا انتهيت إلى القول : أسلم فلان ، كان بمعنى
انقاد ، أو دخل في الإسلام ، ومنه أيضاً : أظهرته عليه بمعنى أعتنه
ونصرته ، أو أطلقته عليه ، ثم نقول : أظهرت الشيء بمعنى بينته ، ثم
يقال : أظهر القوم أي : ساروا في الظبرة ، ومنه : أواه إليه : ألقاه ،
 وأوحى بالشيء : أسرع ، وأوحى القوم : صاحوا . وحذف أحد العناصر
الجمالية مع هذا النوع من الأفعال يغير المعنى ^(١٦) .

وقد عد بعض النحوين التعدية بحروف الجر عامة مساوية لهمزة التعدية ،
 والتضييف ، مؤسسين على هذه المساواة بعض التجوزات التركيبية ، فالحال لا
 يتقدم على صاحبه المجرور بالإضافة اتفاقاً ، سواء كانت بالإضافة محضة نحو
 قوله تعالى : «أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا» ^(١٧) .

أم غير محضة ، نحو : جاعنى ضارب على مجرد ، لأن الحال تابع
وفرعاً لذى الحال ، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه أيضاً ،
 وإن انجر ذو الحال بحرف الجر ، فسيبوه وأكثر البصريين يمنعون أيضاً للصلة
المذكورة . ونقل عن ابن كيسان وأبي على وابن برهان الجواز استدلاً بقوله
تعالى : «وما أرسلناك إلا كافحة للناس» ^(١٨) .

[٢] في المركبات الاسمية والإضافية :

يخضع الفعل المضارع فيها لمقيمات ولو اوصق يخلص زمنه بعضها للحال
كما يخلص قسماً آخر منها زمنه للاستقبال ، وفي حالة إعراب الفعل المضارع
يخضع الفعل أيضاً لمقيمات من الأدوات والحرف والمفاعيل شأنها شأن الأفعال
تخضع لتأثير بعض حروف الجر التي تحدد نوع المفعول ، فيخضع كل مفعول
لحرف جر معين يحدد وظيفته ، ومن هنا نرى أن الأدوات والحرف بصفة عامة

، وحروف الجر بصفة خاصة لها تأثير في تحديد وظيفة الأسماء وإعراب الأفعال ، ولكن الحق أن ما بعد هذه الحروف ليس إلا مفعولاً لما جاء قبله من فعل ، أو ما هو في معنى الفعل مما يشتق منه ، وهو في الواقع ليس إلا مفعولاً على هيئة معنوية مقيدة بمعنى الحرف ، إن كان الحرف "على" فهو مفعول في هيئة الاستعلاء ، وإن كان "في" فهو مفعول في هيئة الظرفية ، وقد قالوا في بعض هذه المفاعيل حين تضمن معنى الحرف : مفعول فيه ومفعول له وهكذا .

ويمكن ملاحظة هذا أيضاً بالنسبة لحروف الجر ، فجعلها في صنف واحد ليس خاضعاً فقط لكونها تعطى الاسم علامة الجر ، فالإضافة تهبه أيضاً هذه العلامة ، ولكن هذه الحروف لها سياقات متطابقة فهي ملاصقة للاسم أو مفصولة عنه بعناصر معينة .

بالدار / بهذه الدار / في الدار / في هذه الدار ، ولكن الجديد في الأمر هو أن استعمال السياق استعمال شبه مطرد .

وما سمي بالتمارين البنوية ما هو إلا استعمال واستثمار العلاقات التعويضية ، وتشابه البنى في سياقات لا تتغير ، أو تحدد هذه البنى إن تغيرت .

للخض أو الجر إن معنيان :

المعنى الأول : هو معنى المفعولية بالواسطة أو بالأداة ، أو المفعولية غير المباشرة بعبارة أخرى - أو المفعولية المقيدة بحرف من حروف المعاني التي يقال لها حروف الخض أو الجر .

وهذه المرتبة - مرتبة الخض نزول عن المرتبة التي يستحقها المفعول حين يكون مطلقاً من القيد المعنوى ، وهي مرتبة النصب .

وهذا شبيه بما يكون في الاسم الذي يقع فيه موقع الإسناد ، ولكنه لا يتجرد لذلك الموضع ، بل يستعين عليه بأداة ، فينزل من مرتبة الرفع إلى مرتبة النصب . والمركب نوعان : أولهما اختياري ، وثانيهما إجباري ، فالاختياري يمكن استغناء الاسم الأول عن الثاني وانفصاله عنه كالأمثلة : خاتم ذهب ، وباب

حجرة ، ومكر الليل ، كل كلمة منها يمكن أن تستعمل غير مضافة في تراكيب أخرى .

أما الإجباري فلا يمكن استقلال الاسم الأول في الاستعمال بدون ضميمة أخرى وهذا ما عبر عنه النحويون بقولهم " أسماء لازمت الإضافة لاحتياجها في فهم معناها " ^(١٩٩)

نقول :

- ما في السماء موضع كف سحابا ،

- لى مثله عبدا ،

- ما في الناس مثله فارساً ،

- عليها مثلها زيداً ،

وذلك أنك أردت أن تقول :

- لى مثله من العبيد ،

- لى ملؤه من الزبد ،

- ما في السماء موضع كف من السحاب ،

فحذف ذلك تخفيفا ، كما يحذفه من " عرين " حين قال : عشرون درهما .

وصارت الأسماء المضاف إليها المجرورة بمنزلة التنوين ، ولم يكن ما بعدها من صفتها ، ولا محمولاً على ما حملت عليه ، فانتصب بملء كف ، ومتله ، كما انتصب الدرهم بالعشرين ؛ لأن " مثل " بمنزلة " عشرين " ، والمجرور بمنزلة التنوين ؛ لأنه قد منع الإضافة ، كما منع التنوين ^(٢٠٠) .

ووجه الشبه بين "عشرين" وما ذكره "سيبويه" يتجلّى في أكثر من ناحية :

[أ] " من " مقدرة فيها جميما .

[ب] الإضافة غير ممكنة ؛ لأن نون "عشرين" تمنع الإضافة ، والإضافة في "موضع" و "ملء" و "مثل" تمنع الإضافة كذلك ، فالإضافة فيها تكون "عشرين" .

[ج] "درهماً" ليست من صفة "عشرين" ولا مبنية عليها "خبر" ، كذلك "سحاباً" و "عبدًا" - مثلاً .

[٣] العلاقة بين التراكيب والأغراض :

اختلاف أنماط التعبير يؤدي إلى التحويل في التراكيب والوظائف وتحول الاسم من قسم والمقصود بالأقسام هو الوظائف وليس الفصائل أي أقسام الكلم العربي .

واللغات المعروفة كالعربية واللاتينية وغيرهما لا يوجد فيها تحويل بلا علامة ، أي أنه لابد لكل تحويل من أن يشار إليه بحالة إعرابية واضحة .

وقد أحس اللغويون بالتحويل على نحو لا يقبل جداولًا ، ولكنهم اختلفوا في الإشارة إليه من جهة المصطلح وأوجه النظر التي تضمنها هذا الجزء من البناء النحوى .

هناك أفعال تتعدى بوساطة حرف الجر ، وقد وردت تلك الأفعال عاملة بطريقة مباشرة ، دونما استعانة بحرف الجر ، ولقد أورد القدماء لها شواهد من القرآن الكريم ، واعتمدوا على تقدير بعض الحروف المحنوقة على النظر في الآيات القرآنية المناظرة ، فقوله تعالى : «(هُدًى) الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ» ^(٢٠١) ثم تقدير حرف الجر هنا بأنه (إلى) اعتماداً على النظر في قوله تعالى :

أ- «وَإِنَّكُمْ لَتَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» ^(٢٠٢) .

ب- «وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَاطًا» ^(٢٠٣) .

كما اعتمدوا على الفعل نفسه من حيث دلالته ، فقوله تعالى : «وَتَرْغِبُونَ ان تنكحوهن» ^(٢٠٤) ، "يجوز أن يكون : وترغبون في أن تنكحوهن لجمالهن ،

ويجوز أن يكون : وترغبون في أن تتحملاه لجمالهن ، ويجوز أن يكون :
وترغبون عن نكاحهن لدمامتهن .^(٢٠٥)

ومن هنا فهناك فرق دلالي بين "رحب في" و "رحب عن" ، الأول يعني الرغبة ، والثاني يعني عدم الرغبة .

ولقد نظر النحاة في فتح همزة "أن" وكسرها ، والدور الذي يمكن أن تؤديه ذلك في تقدير حرف الجر ، فقوله تعالى : «إِنَّا أَنْتَ رَبُّكَ»^(٢٠٦) ، إذا كانت الهمزة مفتوحة فالباء تقدر ، والحجة لمن كسرها أنه استأنفها مبتدأ ، فكسرها، وليس على هذه القراءة موضع من الإعراب ؛ لأنها حرف ناصب^(٢٠٧) ، والأية «لَا جُرْمَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ»^(٢٠٨) في موضع نصب من وجيهين :

أحددهما : أن يكون تقديره : كسب ذلك الفعل لهم أنهم في الآخرة هم الأخسرون ، أي كسب ذلك الفعل الخسارة في الآخرة ، وهذا قول سيبويه^(٢٠٩) .

والثاني : أن يكون التقدير : لا صد ولا منع عن أنهم في الآخرة ، فحذف حرف الخفض ، فانتصب بتقديره حذف حرف الخفض ، وهذا قول الكسائي^(٢١٠) .

يتضح من النقاط السابقة أن حذف حرف الجر يحول الكلمة من حالة "الجر" إلى حالة "المفعولية" وهو لا يقدر في تلك الحال ، ويجب تقديره إذا كان سابقاً لـ "أن" المصدرية الداخلة على الجملة الفعلية ؛ لأن المصدر في تلك الحالة جار مجرور .

وباب التمييز المجرور بمن ، ويشمل جميع أفراد العائلة المصطلح عليها " بالتمييز المفرد " إلا في حالات مستثنية^(٢١١) ، هذا التمييز المجرور بمن يطلق عليه النحاة مصطلح "مفرد" والقاعدة العامة التي تنص على أن التمييز لا يكون إلا مفرداً ، والتي من أجلها سمى النحاة - في باب التمييز - شبه الجملة مفرداً ، قد أهدرت على أيدي النحاة بقاعدة تقرر أن إحدى صور تمييز المفرد الثلاثة أن يأتي مجروراً بمن ، وإذا لم تكن "من" وما بعدها "شبه جملة" فماذا يكون هذا

التركيب ؟ والحقيقة أن الاستعمال وتوع الأساليب أدى بالنهاة إلى وضع هذه القواعد متفرقة دون مراعاة نظام شامل تدور في إطاره بحيث تسير القواعد في اتجاه لا تناقض فيه مع قواعد أخرى .

أما عن علاقة حرف الجر بتحويل التركيب وأثره في نقل الوظيفة النحوية ، فقد حدد عبد القاهر الجرجاني علاقات تنشأ بين الفعل والاسم ، وأخرى تنشأ بين الفعل والحرف ، وثالثة تنشأ بين الاسم والحرف والمفاعيل تقع في الجملة الفعلية ، ولكن حرف الجر هو الذي يحدد وظيفة المفعول النحوية ، وهناك علاقة تجاذب بين الفعل وحرف الجر من ناحية وبين المفعول وحرف الجر من ناحية أخرى ، وعلى أساس هذه العلاقة يتحدد نوع المفعول أي أن حرف الجر تعد مقيمات للمفاعيل داخل الجملة الفعلية وأنها تعقد العلاقات بين الفعل ومجموعة المفاعيل في الجملة الفعلية أو بين المشتقات والمفاعيل أو بين كل ما يشبه الفعل وفيه حدث .

وقد قدم عبد القاهر هذه العلاقات على أنها ظواهر أسلوبية ، وأنه إذا كانت التراكيب لا نهاية فإن الأغراض أيضا لا نهاية .

يحدد عبد القاهر معاني النحو في [الدلائل] بما ليست هي ، أي بالسلب ، بوصفها " ليست معانى ألفاظ " ^(٢١٢) الأمر الذي يعني أنها لا تتنتمي إلى حيز المعجم ، فيمكن تحقيقها أو تفسيرها ، على حد سواء ، من خلاله . وإذا كان هذا هو تحديدها بالسلب فإن تحديدها بالإيجاب يتمثل في معرفة وجوده وفروق كل أصل من أصول النحو ، أي فروق اختلاف كل أصل من هذه الأصول من حيث نمط علاقته بأنماط علاقات الأصول الأخرى ، هذا بالإضافة إلى معرفة الفروق والإمكانيات العلاجية التي يتتوفر عليها كل أصل من هذه الأصول أي الأشكال والتجليات الممكنة لهذا النمط ، يستوى في ذلك المنشيء [المرسل] أو من ينتهي عن هذا المنشيء [المستقبل] على حد سواء .

وإذا كان عبد القاهر يحدد [أصول النحو] بوصفها : أنماط التعلق أو [طرق التعلق] بين الكلم الذي يتشكل من ثلاثة مقولات أساسية هي : الاسم

وال فعل والحرف والذي يكون ناتج التعلق بينها أن يتعلق بعضها بنفسه كتعلق الاسم بالاسم الذي يكون ناتجه هو :

- ١- الخبر .
- ٢- الحال .
- ٣- التوابع .
- ٤- الصفة .
- ٥- التأكيد .
- ٦- عطف البيان .
- ٧- البديل .
- ٨- العطف بحرف .
- ٩- الإضافة .
- ١٠- عمل المشتق .
- ١١- الفاعل .
- ١٢- المفعول .

أو يتعلق بعضها بعض كتعلق الاسم بالفعل الذي ينبع عنه :

- ١- الفاعل .
- ٢- المفعول .
- ٣- المفعول المطلق .
- ٤- المفعول به .
- ٥- المفعول فيه .
- ٦- المفعول معه .

٥-٢ - المفعول له .

٣- النواسخ .

٤- اسم كان .

٥- خبر كان .

٦- الحال .

٧- التمييز .

٨- الاستثناء .

أو يتعلق الحرف بالاثنين : الفعل والاسم الذي قد يكون بتوسط الحرف بين

الاثنين وهو ما ينتج عنه :

١- التعدية .

٢- المفعول معه .

٣- الاستثناء .

أو يتوسط الحرف بين الاسم والاسم مع تعلقه بالفعل وهو ما ينتج عنه .

٤- العطف .

أو يتعلق الحرف بمجموع الجملة وهو ما ينتج عنه :

٥- النفي .

٦- الاستفهام

٧- الشرط والجزاء .

٨- النواسخ (٢١٢) .

وإذا كان عبد القاهر يحدد أصول النحو بوصفها هذه الأنماط العلائقية المقويات الأساسية الثلاثة للكلام ، فإنه يرى أن كل نمط علاقة من هذه الأنماط يفترق عن غيره من الأنماط الأخرى من ناحية ، كما يتتوفر هو ذاته على مجموعة

من الإمكانيات العلاجية المختلفة يمكنه التحقق من خلالها ، من ناحية أخرى . هذه الإمكانيات التي يتتوفر عليها كل نمط من الأنماط العلاجية المختلفة يمكن وصفها بأنها أساليب مختلفة لتحقق النمط ، ولكن إذا كان الأسلوب هو الضرب من النظم والطريقة فيه (٢١٤) فإن الأساليب المختلفة من حيث الأصل النحوى والطاقة الدلالية تنتسب إلى أنماط مختلفة على نحو يميز بين طاقة كل منها.

وإذا كانت وظيفة الكلام هي الإخبار (٢١٥) لدى عبد القاهر فإن كييفيات تجلی هذا الإخبار تختلف وتتعدد وتتفاوت ، وفقاً لاستثمار هذه الإمكانيات من ناحية والغرض من هذا الإخبار من ناحية ثانية ، أي وفقاً لسياق الإخبار والكافأة اللغوية للباطل بما بين أساليب النمط الواحد من فروق ، مع ملاحظة أن هذه الفروق ينتج عنها تغير الغرض الإخباري (٢١٦) .

فينبغى على الباحث أن ينظر إلى الفروق ويستثمرها وفقاً لغرضه من الإخبار ، وعليه فإن توخي المعانى النحوى يعني إدراك فروق الدلالة بين الأساليب الممكنة واستثمارها في تشكيل النظم ، وتحقيقه وفقاً للغرض ، ذلك أن ما ينبع عن هذه الفروق من مزايا محکوم بغض الخطاب ، فعبد القاهر يرى : "أن ليست المزية بواجحة لها في نفسها [الفروق] ، ومن حيث هي على الإطلاق ، ولكن تَغْرِيْضُ بسَبَبِ الْمَعْنَىِ بعْضُهَاِ مِنْ بَعْضٍ ، وَاسْتِعْمَالُ بعْضُهَاِ مَعَ بَعْضٍ ... بَلْ لَيْسَ مِنْ فَضْلٍ وَمَزِيَّةٍ إِلَّا بحسبِ الْمَوْضِعِ ، وَبِحَسْبِ الْمَعْنَىِ الَّذِي تَرِيدُ وَالْغَرْبَضُ الَّذِي تَوَمُّ " (٢١٧) ، وما يفرق خطاباً عن خطاب هو درجة استثماره للفروق وفقاً لما يتطلبه الغرض .

يتتوفر المستوى النحوى على إمكانيات دلالية بقدر ما يتتوفر عليه من إمكانيات علاجية ، أي الإمكانيات التي إذا ما تم استثمارها في سياق أغراض متميزة حققت المزية ، بل إن الأمثلة ذاتها قد تكون محققة للمزية - بمفهوم جزئي بالطبع - في ظل سياق محدد ، يعكسه خطاب ما في موقف ما .

[٣] خاتمة ونتائج

من الأفكار الشائعة أن مهمة النحو هي بحث أواخر الكلمات وكيفية ضبطها وأن ضبط الأواخر يرتبط بالعامل وعمله ، وهذا الفهم الشائع لمهمة النحو لا يتفق مع الواقع ما في كتبه ، ولا مع تحديد بعض آئمه النحاة تلك المهمة ، ولا مع رأى الدراسات اللغوية الحديثة فيها ، فالباحث في الجمل من حيث تأليفها وعلاقات كلماتها بعضها بالأخر ، ثم وسائل التعبير عن هذه العلاقات من أهم مباحث النحو إن لم تكن أهمها في نظر اللغوي الحديث ، كما هو واقع فعلاً في كتب النحو العربية، وكما فهمه على ذلك بعض آئمه النحاة .

وعلى أساس هذا الفهم ينبغي بيان كيفية قيام العلاقات بين الكلمات في الجملة - ومعنى وظائفها النحوية والتعبير عنها شكلياً - وكيف تتحقق معرفة وظيفة الكلمة في جملتها .

والعلاقات بين الكلمات في العبارات والجمل تأخذ معناها من سياق الكلام
بعناصره التركيبية والدلالية .

ومن ملاحظة سلوك حرف الجر في التراكيب العربية وما قرره النحاة يمكن تسجيل النتائج الآتية :

[١] تؤدي حروف الجر في التراكيب العربية دور القرآن التي يستدل بها على مجموعة من الوظائف النحوية وتعرف بالقرائن المعنوية وتشملها جميعاً ، وهي عالمة سياقية كبرى ، أو قرينة معنوية كبيرة تتفرع عنها قرائن معنوية أخرى منها ، وهي قرينة التعديل وتدل على المفعول به ، وقرينة الغائية وتدل على المفعول لأجله ، وقرينة الظرفية وتدل على المفعول به .

[٢] عقد النحاة صلة بين مصطلح حرف الجر وكلّ من وظيفته النحوية والتركيبية ، فاصطلحوا عليها بحروف الجر وحروف الإضافة وحروف الصفات .

[٣] أخذت بعض حروف المعاني دلالتها من معنى الفعل ؛ إذ ليس للحرف كما عرفه النحاة معنى في نفسه ، وإنما معناه في غيره وبالأحرى يستمد هذا

المعنى من غيره والمقصود بغيره هو قسم آخر من أقسام الكلم أصله به
وهو الفعل .

[٤] لما كانت الهمزة والتضييف من تمام صيغة الفعل ، والجار وال مجرور
منفصلاً منه كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ ، وقالوا : هما في محل
النصب .

[٥] من فوائد الإضافة المعنوية التخفيف ، التخصيص أو التعريف ، والتوسيع في
الأساليب .

[٦] من حيث النسبة تجر الأسماء على هذا المعنى إما باقتراحها بالحروف الجارة
أو بالإضافة ومشاركة أيضاً الصفات والضمائر والظروف .

[٧] تغير صورة الفعل بوسائلتين الزيادة من ناحية في مبناه وعلقته بحرف الجر
من ناحية أخرى في التركيب ؛ إذ تؤدي هذه العنصران إلى تغير الفعل
من حالة اللزوم إلى التعدي أو العكس ، فيؤثر ذلك على الدلالة من ناحية
والوظائف النحوية من ناحية أخرى .

[٨] هناك توافق في النسق الفكري لتناول نحاة العربية وصرفها لظاهرتي زوائد
الفعل من ناحية ، وحروف الجر من ناحية أخرى ؛ إذ رصدوا لكل منها
مجموعة من المعاني تؤديها في الاستعمال من ناحية ، كما تؤدي بعضها
معاني بعضها الآخر في إطار الاتساع .

[٩] كان غياب حرف الجر عن بعض المركبات الإضافية التي يمكن أن تؤدي
بوجود حرف الجر في استعمالات أخرى سبيلاً لاستعانة النحاة بهذا
المركب علامة من العلامات التي تميز الأسماء في نحو العربية . وهنا
يتحكم العنصر الصوتي المنطوق في العنصر النحوي الدلالي .

[١٠] من سمات القربي بين النصب والجر أن التعدي بحرف الجر قسم للتعدي
بالهمزة والتضييف .

[١١] لجأت العربية في استعمال حروف الجر إلى رخص تركيبية اعتماداً على
المعنى ، وتدل هذه الرخص على أن التراكيب العربية اتسمت بقدر لا
باس به من الحرية المنظمة .

- [١٢] يعد حذف المضاف بديلاً أسلوبياً وتعبيرياً يجد المقبولية والفهم عند المتلقى؛ لأنّه عادة في الاستعمال ، ووسيلة من وسائل اللغة في التعبير .
- [١٣] التبادل بين النصب والجر هو في ظاهره دليل على قرابة وثيقة بين الحالتين الإعرابيتين ، واعتماداً على أمثلة التبادل الكثيرة ، بينما اعتقد النحويون أن "النصب" كان هو الأصل ، وأن "الجر" قد تفرع عنه ، فالنصب كامن في الجر ، أو أن المجرور مجرور لفظاً ، منصوب محلأً .
- [٤] استعمل مصطلح الجر للتعبير عن ظاهرة الإضافة ، كما أطلق على حرف الجر حرف إضافة مما يدل على أن هناك علاقة بين الظاهرتين الجر والإضافة في الاستعمال .
- [٥] يقوم حرف الجر بوظيفة أساسية في الفصل بين مصطلحي الجر والإضافة ، كما أنه يفرق بين الظاهرتين في الاستعمال .
- [٦] تعليل وجود الإعراب في العربية بانعدام التركيب غير مسلم به في إطار دور حرف الجر في التركيب العربي ووظيفته .
- [٧] إن الغاية من وراء آية نظرية لغوية يجب أن تكون الوصول إلى القواعد التي تمكن أصحاب لغة معينة من إنتاج الجمل الصحيحة في تلك اللغة .
- [٨] اتسم نظام النحو المعياري بالعجز الوصفي فارتبط بالطريقة التي تستعمل بها المعايير الشكلية لإثبات الفصائل والأجناس النحوية .
- [٩] أثبتت الاستعمال خطأ المقولات المعيارية في الحدود والتعرifات الخاصة بأقسام الكلم العربية وأبواب النحو العربي ومنها الإضافة وخطأ المعايير التي بنيت عليها التقسيم وحددت بها الأبواب .
- [١٠] إن توخي معاني النحو يعني إدراك فروق الدلالة بين الأساليب الممكنة واستثمارها في تشكيل النظم ، وتحقيقه وفقاً للغرض ، وذلك أن ما ينتج عن هذه الفروق من مزايا محکوم بغرض الخطاب .
- [١١] إن ما يفرق خطاباً عن خطاب هو درجة استثماره للفروق ، وفقاً لما يتطلبه الغرض .

[٢٢] يتتوفر المستوى النحوي على إمكانيات علاقية ، أي الإمكانيات التي إذا ما تم استثمارها في سياق أغراض متميزة حققت المزية .

[٢٣] الفارق بين النظام والخطاب أو إمكانيات النظام ومتغيراته الأسلوبية وبين متحققات الخطاب وخواصه الأسلوبية مهم في معاینة رصد للفروق الدلالية والتركيبية في الأساليب .

[٤] إذا كان وعي المنشئ للفروق واستثمارها في سياق غرضه هو الذي يحقق المزية ، فإن وعي المتكلمي أيضاً بها وانطلاقه منها هو الذي يمكنه من معاینة أمن اللبس .

[٢٥] الوظيفة هي معنى الشكل الذي يدل عليها ، فلا يتجاوز علم النحو ذلك إلى الربط بين الوظيفة وبين ما يحدّثه العامل .

[٢٦] في داخل الجملة العربية علاقات سياقية نحوية تنشأ بين المعاني الوظيفية النحوية دون اللجوء إلى أداة ؛ لأنَّ كل علامة منها علاقة وثيقة ، أشبه بعلاقة الشيء نفسه .

[٢٧] حذف حرف الجر ظاهرة عامة وشائعة في العربية ، فتطور المركب الإضافي عن مركب الجر هو أحد صورها وحذف حرف الجر من الجملة الفعلية التي يتعدى فعلها للمفعول هو صورة أخرى ، كما أن حذف الفعل من أسلوب القسم ، وإيدال الواو بالباء يعد صورة ثالثة من هذا الحذف .

[٢٨] اكتسبت حروف الجر مصطلحات استمدت من مسالك الحروف في التراكيب وسميت حروف الجر ؛ لأنها تجرُّ ما بعدها من الأسماء ، أي تخفضه ، وتسمى "حروف الخفض" أيضاً ، لذلك وتسمى أيضاً "حروف الإضافة" ؛ لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها ، وذلك أن من الأفعال ما لا يقوى على الوصول إلى المفعول به ، فقوّوه بهذه الحروف .

[٢٩] الأصل في القسم أن يتم بحرف الجر ، لكن الأداة كثيرة الحذف وينوب عنها "ها" وهنزة الاستفهام ، وهذا لون من التطور في استعمال الأسلوب بالإضافة والمنصوبات على نزع الخافض والفضلات أي المفاعيل ، وهي

جميعاً ظواهر لغوية في الاستعمال تثبت دور حرف الجر في تغير الوظيفة من ناحية وتطور التركيب من ناحية ثانية وتغير الأسلوب من ناحية ثالثة .

[٣٠] يخضع التعقيد للجمل والتركيب لنظام صارم تتعدد فيه العناصر ، ومن ثم أمكن تصنيفها ، أما الأساليب فتقسم بخصوصها للاختيار وأحياناً الحذف ، ولذا فالغالب عليها التنوع وإن حاول اللغويون وضع قوانين تقريبية لل اختيار .

[٣١] حروف الجر التي تقتضيها الأفعال نوعان : حروف جر لا يمكن استبدال أخرى بها ، فال فعل لا يستعمل إلا معها ، وحروف جر يمكن استبدال أخرى بها في سياق الكلام .

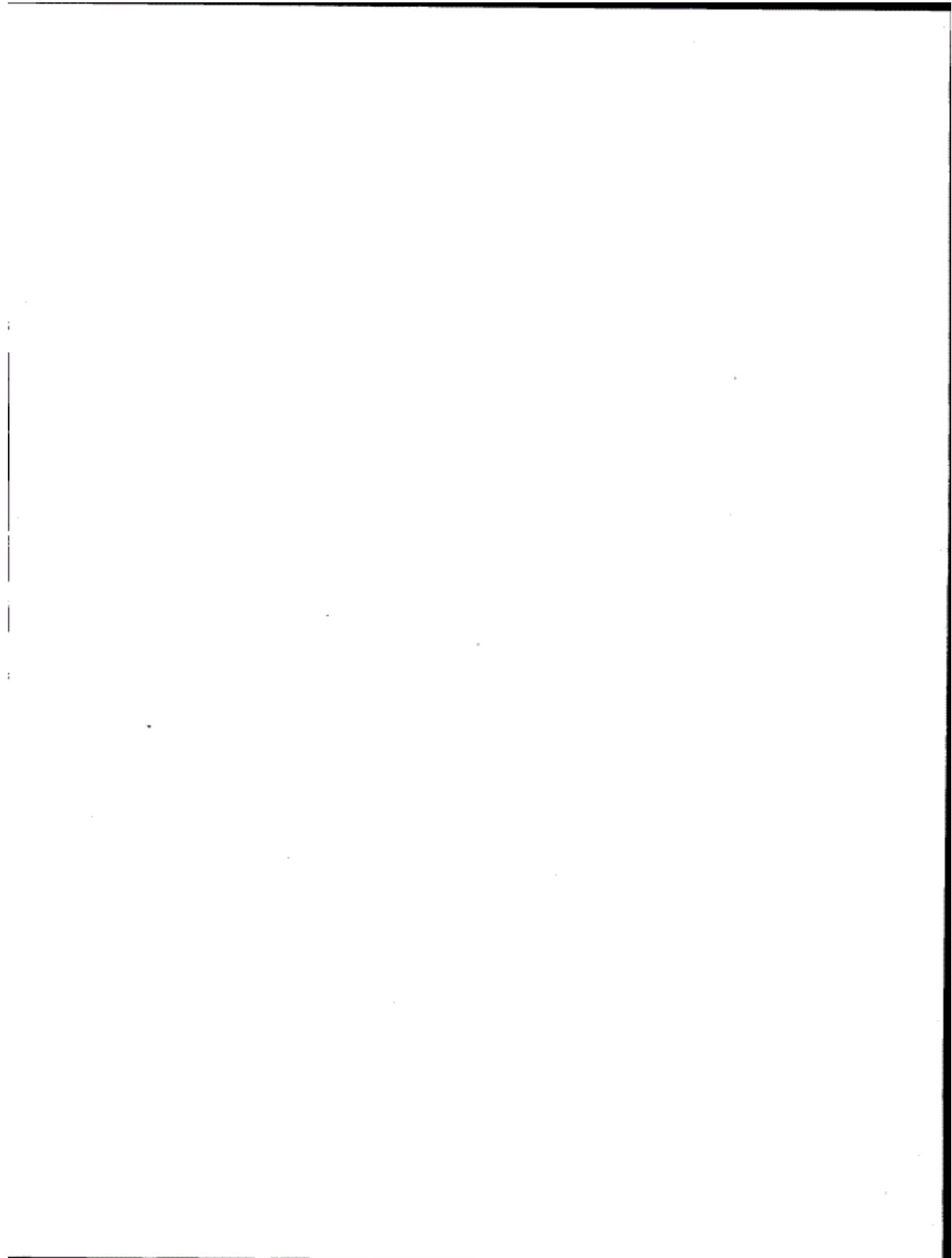
[٣٢] تعاقب حروف الجر واقتضاء الفعل للحرف ظاهرة لها شواهد كثيرة في العربية والمناجاة يطلقون عليها مصطلحات متعددة أهمها : التعاقب ، والتضمين ، والاتساع في أحد معانيه ، ونيابة حرف الجر مناب آخر أو إقامته مقامه .

[٣٣] استعمل عبد القاهر الجرجاني مصطلح [المزية] يعني به الفوارق التركيبية والدلالية في الاستعمال نتيجة ثبوت أو حذف بعض عناصر التركيب ومنها حرف الجر .

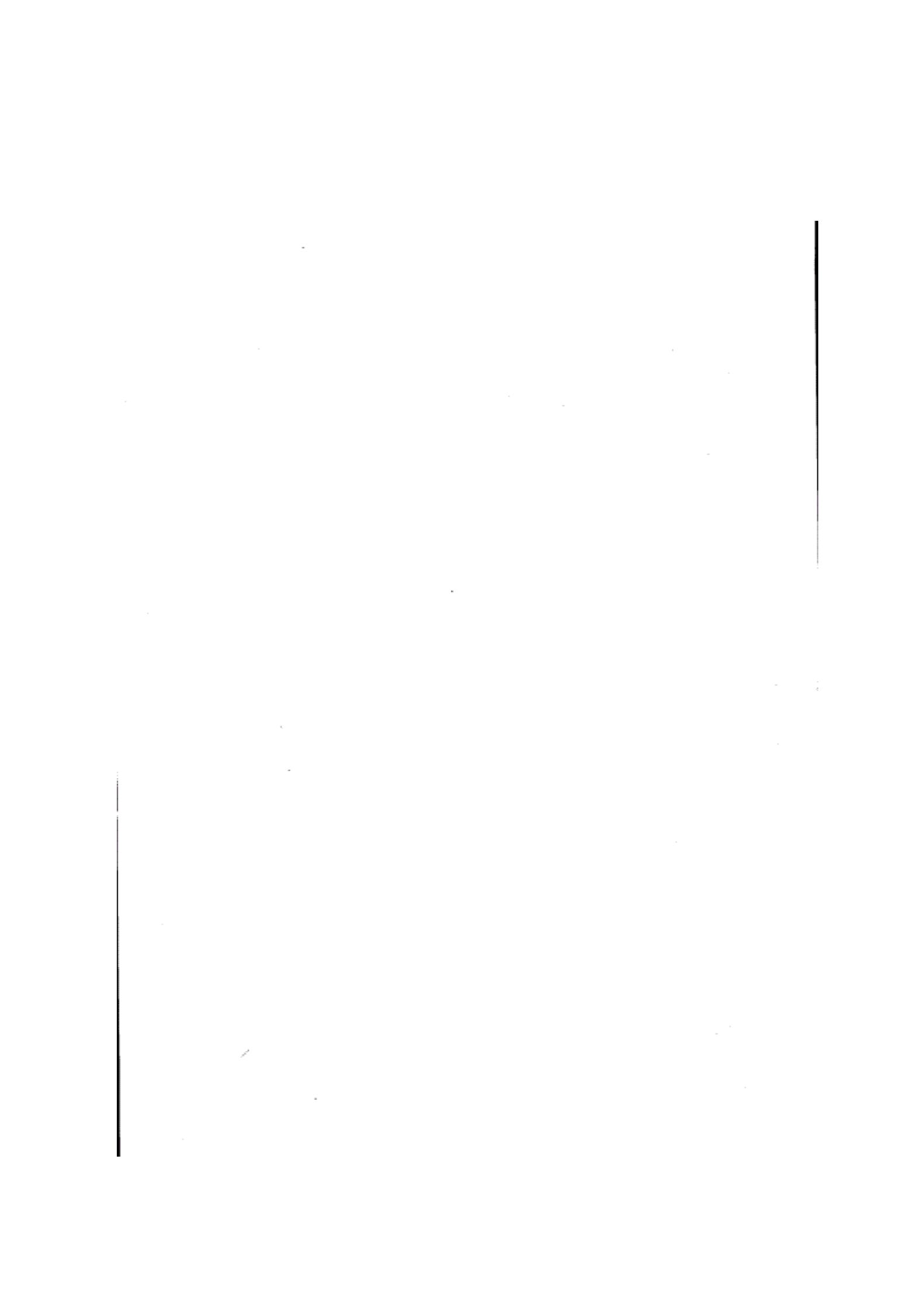
[٣٤] رأى التحويليون أن التأليف يكون عدداً لا متناهياً من التركيب وأضاف عبد القاهر أن الأغراض غير متناهية أيضاً وبهذا تتسع الأساليب .

[٣٥] تتمثل ظاهرة التعاقب تطبيقاً لبيان دور حرف الجر في تحويل التركيب وتغيير هيئاتها ووظائفها النحوية .

[٣٦] أدى التوسيع في استعمال حروف الجر مع الأفعال إلى زيادة الأفعال المتعددة عن نظيرتها الازمة .



المصادر والمراجع



المصادر والمراجع

- [١] سورة المائدة : الآية ٦ .
- [٢] ابن جنى : الخصائص ٢٧٣/٢ تتحصىه محمد على البخاري دار الكتب المصرية ١٩٥٥ - ١٩٥٦ .
- [٣] السابق : ٢٨٠/٢ .
- [٤] ابن هشام : مغنى اللبيب عن كتب الأعارات ١٨٨/٢ ، دار إحياء الكتب العربية القاهرة ، وانظر المقارنة التي عقدها الدكتور نهاد الموسي في كتابه "نظريات النحو العربية في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث" بين آراء العالم اللغوي الأمريكي الشهير تشومسكي وبعض الآراء النحوية المفردة في النحو العربي تحت عنوان "ما ينحصر وما لا ينحصر" ص ٥٣ - ٥٦ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨٠ .
- [٥] عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز : ص ٦٩ ، دار مصر ١٣٥٧ .
- [٦] انظر ديوان امرئ القيس : ص ٣٧٣ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٥ ، دار المعارف ، ١٩٨٤ .
- [٧] السيوطي : همع الهوامع ٤٦/٢ ، ط دار المعرفة بيروت .
- [٨] د. عبد القادر الفاسي الفهري : البناء الموازي ، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة ، ص ٢٧ ، دار توبيقال للنشر ، الدار البيضاء ، ط١ ، ١٩٩٠ .
- Chosky. N, Knowledge of Language, prdeger publications, New York, ١٩٨٦ . [٩]
- [١٠] الزمخشري : أساس البلاغة ٥٤٤/٢ ، ط٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٥ .
- [١١] السابق ٥٢٢/٢ .
- [١٢] السابق ٤٣٩/٢ .
- [١٣] السابق ٣٣٦/٢ .

[١٤] السابق . ٨٥/٢

[١٥] ابن هشام : شذور الذهب : ص ٣٥٤ - ٣٥٥ ، تحقيق محمد محيي الدين ، القاهرة ، د.ت .

[١٦] سورة فاطر : الآية ٢ .

[١٧] سورة الأعراف : الآية ٣ .

[١٨] سورة المائدة : الآية ١٩ .

[١٩] سورة ق : الآية ٣٠ .

[٢٠] سورة الأعراف : الآية ٥٣ .

[٢١] الجرجاني : المقتصد في شرح الإيضاح ، ص ٨٢٤ .

[٢٢] شرح ابن عقيل على أقوية ابن مالك : ١١/٣ ، تحقيق طه الزيني ، طبعة صحيح .

[٢٣] المبرد : المقتصب : ص ١٨٣ ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ، ١٣٨٥هـ - ١٣٨٨هـ .

[٢٤] سورة البقرة : الآية ١٠٥ .

[٢٥] المبرد : المقتصب : ١٣٧/٤ ، وبيت الشعر لأبي ذؤيب ، كما في مجاز القرآن لأبي عبيدة : ٣٣٦/١ ، تحقيق محمد فؤاد سزكين ، السعادة ١٩٥٤م .

[٢٦] سورة الذاريات : الآية ٥٧ .

[٢٧] سورة الأعراف : الآية ٨٠ .

[٢٨] الزمخشري: الكثاف ٣٣٤/١ ، طبعة مصطفى محمد ، القاهرة ١٣٠٨هـ .

[٢٩] سورة الزمر : الآية ٣٦ .

[٣٠] سيبويه : الكتاب ٣٠٧/٢ ، ٣٠٨ ، ١٣٠٨ .

[٣١] ابن يعيش : شرح المفصل : ١٤٤/٢ ، ١٤٥ .

[٣٢] سورة الإسراء : الآية ٩٦ .

[٣٣] سيبويه : الكتاب ٤٨/١ .

[٣٤] ابن جنى : سر الصناعة : ١٥٢/١ ، تحقيق مصطفى السقا وآخرون ، ط ١١ ، الحلبى ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م .

[٣٥] سيبويه : الكتاب ٢/٣٠٧ ، ٣٠٨ ، وديوان سحيم ، ص ١٦ ، تحقيق عبد العزيز الميمنى ، ط دار الكتب المصرية ١٣٩٦هـ - ١٩٥٠م .

[٣٦] الطبرى : تفسير الطبرى ٤٠٤/١ ، تحقيق محمود محمد شاكر ، ط دار المعارف ١٩٦٩م .

[٣٧] ابن جنى : سر الصناعة : ١٥٣/١ .

[٣٨] سيبويه : الكتاب ١/٣٥٣ .

[٣٩] سورة الأنفال : الآية ٦٤ .

[٤٠] سورة يونس : الآية ٢٧ .

[٤١] سورة الشورى : الآية ٤٠ ، وابن عييش : شرح المفصل ١١٥/٢ .

[٤٢] شرح ابن عقيل : ١٧٩/١ ، ١٨٠ .

[٤٣] ابن هشام : أوضح المسالك إلى أقليات ابن مالك : ص ٤٧ ، تحقيق محمد محبى الدين عبد الحميد ، السعادة ١٣٦٧هـ - ١٩٤٩م .

[٤٤] أبو حيان : البحر المحيط : ١٣١/٢ ، ط المملكة العربية السعودية .

* [٤٥] سورة النساء : الآية ٤٥ .

[٤٦] سورة النساء : الآية ٤٥ .

[٤٧] سورة البقرة : الآية ١٩٥ .

[٤٨] سورة مریم : الآية ٢٥ .

[٤٩] سورة ص : الآية ٣٣ .

- [٥٠] سورة القصص : الآية ١٣ .
- [٥١] ابن جماعة : شرح الشافية ص ٢٣ ، المطبعة العامرة ١٣١٠ هـ ، أحمد رشدي : أساس بناء الأفعال : ص ٦٩ ، مطبعة دار الخلافة ١٢٥٠ هـ .
- [٥٢] سيبويه : الكتاب ٤٩٨/٣ .
- [٥٣] ابن يعيش : شرح المفصل ٣٤/٨ .
- [٥٤] languacker, Ronald : Language and Its Structure, P. ١٣٢ .
Harcourt Brace & World, ١٩٦٨.
- [٥٥] سيبويه : الكتاب ٣٢/١ - ٣٤ .
- [٥٦] د/ عبده الراجحي : النحو العربي والدرس الحديث ، ص ١٥٤ وما بعدها ، الإسكندرية ١٩٧٧ م .
- [٥٧] انظر الزركشى : البرهان في علوم القرآن ٧٠/٣ - ٧٢ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبي ، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م ، وابن يعيش : شرح المفصل ١٢٨/٨ ، هذا والمصطلح السادس من المصطلحات التي تدول في الدرس اللغوي الحديث ، وقد سوى د/ عبده الراجحي بينه وبين الزيادة والإقصام يدرس تحت مناظره الإنجليزى insertion . انظر : النحو العربي ص ١٥٤ .
- [٥٨] ابن هشام : المغني : ٤٤٠/٢ .
- [٥٩] سيبويه : الكتاب ٣٩٢/١ .
- [٦٠] السابق : ٣٩٣/١ .
- [٦١] السهرافي حير أبا سيبويه : ٣٩٢/١ تحقيق محمد على الريحاني .
- [٦٢] سيبويه : الكتاب ٢٢٥/٤ - ٣٩٧٤ هـ .
- [٦٣] السابق : ٦٨/١ ، ٦٨/٢ ، ٣١٥/٤ ، ٣١٥/٢ . وابن يعيش : شرح المفصل ١٣٨/٨ .

- [٦٤] سورة الأحقاف : الآية ٤٦ .
- [٦٥] سورة الأنعام : الآية ٣٤ .
- [٦٦] سورة البقرة : الآية ٢٧٠ .
- [٦٧] سورة الكهف : الآية ٣١ .
- [٦٨] سورة آل عمران : الآية ٨١ .
- [٦٩] سورة النور : الآية ٤٣ .
- [٧٠] سورة البقرة : الآية ١٠٥ .
- [٧١] أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب اللباس . ٣٨٢/١٠ .
- [٧٢] أبو على القالي : الأمالى ٧٣/٢ ، وانظر شواهد الإيضاح ص ٣٦ .
- [٧٣] الرضى : الشافية الكافية ، هامش ص ٧٩٩ ، وذكره العينى ٢٧٥/٣ ولم ينسبه .
- [٧٤] سورة الأحقاف : الآية ٤٦ .
- [٧٥] سورة الأنعام : الآية ٣٤ .
- [٧٦] أبو حيان : البحر المحيط ١١٢/٤ ، ٦٨/٨ .
- [٧٧] السيوطي : الهمع ٣٥/٢ .
- [٧٨] الأشمونى : ٢١٢/٢ .
- [٧٩] سورة المائدة : الآية ٤ .
- [٨٠] ابن عييش : شرح المفصل ١٠/٨ .
- [٨١] سورة البقرة : الآية ١٠٥ .
- [٨٢] المبرد : المقضب ٥٢/٤ ، وأبو حيان : البحر المحيط ٣٤٠/١ .
- [٨٣] سورة آل عمران : الآية ٨١ .

- [٨٤] سورة البقرة : الآية ١٠٦ .
- [٨٥] البحر المحيط : ٥١٢/٢ ، ٣٩٢ ، والزمخضري : الكشاف ٣٩٢/٢ .
- [٨٦] ابن هشام : المغني ١٧/٢ ، السيوطي : الهمع ٣٥/٢ .
- [٨٧] سورة الأنبياء : الآية ٢٤ .
- [٨٨] الشيخ خالد الأزهري : شرح التصريح ١٠/٢ .
- [٨٩] سورة البقرة : الآية ١٠٦ .
- [٩٠] أبو البقاء العكربى : إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ٥٧/١ ، مطبعة التقدم العلمية ، القاهرة ١٣٤٧هـ .
- [٩١] سورة الإسراء : الآية ١١٠ .
- [٩٢] سورة الأعراف : الآية ٧٣ ، وانظر ابن هشام : المغني : ١٧/٢ ، وأبو البقاء : ٢٧٨/١ ، والبحر المحيط : ٣٢٨/٤ ، والكتاف : ٥٥٦/١ .
- [٩٣] المغني : ١٧/٢ .
- [٩٤] سورة الأنعام : الآية ٣٨ .
- [٩٥] أبو البقاء العكربى : إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب : ٢٤١/١ .
- [٩٦] سورة النساء : الآية ١١٣ .
- [٩٧] أبو حيان : البحر المحيط ٣٤٦/٣ ، وأبو البقاء : ١٩٤/١ .
- [٩٨] خالد الأزهري : التصريح ٩/٢ .
- [٩٩] سيبويه : الكتاب : ٤٩٨/٣ .
- [١٠٠] ابن جني : سر صناعة الإعراب ١٤٩/١ .
- [١٠١] عبد السلام محمد هارون : الأساليب الإنثائية في النحو العربي ١٦٤١ ، ١٦٥ ، الخانجي بالقاهرة ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- [١٠٢] ابن هشام : المغني ١٧٤/٢ .

- [١٠٣] سورة النمل : الآية ٢١ .
- [١٠٤] سورة آل عمران : الآية ١٥٢ .
- [١٠٥] سورة الحشر : الآية ١٢ .
- [١٠٦] سورة مريم : الآية ٧١ .
- [١٠٧] ابن القيم : الفوائد المشوقة إلى علوم القرآن ص ٧٧ .
- [١٠٨] د/ عبد القادر حسين : أثر النحاة في البحث البلاغي : ص ٧١ ، ٧٢ ، دار تهضة مصر بالفجالة ، ١٩٧٥ م .
- [١٠٩] الزمخشري : المفصل في علم العربية ص ٢٨٣ ، بيروت ، د.ت . وابن يعيش : شرح المفصل ٧/٨ ، والرضي : شرح الكافية : ٣١٩/٢ ، ط القاهرة ١٣١٠ هـ .
- [١١٠] الرضي : شرح الكافية ٣١٩/٢ .
- [١١١] السيوطي : همع الهوامع ١٩/٢ .
- [١١٢] ابن جنى : الخصائص ٣١٢/٢ .
- [١١٣] ابن هشام : شذور الذهب : ص ٣٥٥ .
- [١١٤] ابن يعيش : شرح المفصل ٢٢/٨ .
- [١١٥] الفارسي : الإيضاح العضدي ، ص ١٧١ ، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود ، القاهرة ١٩٦٩ م .
- [١١٦] السيوطي : الأشباه والنظائر ٢٥٧/٣ ، بيروت ١٩٨٤ م .
- [١١٧] سيبويه : الكتاب ٤١٧/٢ .
- [١١٨] الزجاجي : حروف المعاني ، تحقيق د/ على توفيق الحمد ص ١٧ ، بيروت إربد ١٩٨٦ م .
- [١١٩] السيوطي : الأشباه والنظائر ١٦/٢ .

- [١٢٠] د/ أحمد محمد قدور : مبادئ اللسانيات ص ٢٣٠ ، ٢٣١ ، دار الفكر ،
بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٩٩٩ م .
- [١٢١] د/ محمد حماسة عبد اللطيف : النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى
النحوى الدلائى ص ١٦٢ ، دار الشروق ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م .
- R.A. clare, English as a foreign Language, its constituents [١٢٢]
Grammatical problems, P. ١٦٤, third Eddition London George
Allen & Unwin , Boston Sydney .
- [١٢٣] د/ حسن ظاظا : اللسان والإنسان ص ١١٧ ، دار المعارف بمصر ،
١٩٧١ م .
- The new method English dictionary, By Michael philip Longmans [١٢٤]
4th adition ١٩٨٠ ،
- [١٢٥] ابن يعيش : شرح المفصل ٥١/٨ .
- [١٢٦] سورة الفرقان : الآية ٤١ .
- [١٢٧] ابن يعيش : شرح المفصل ٥١/٨ .
- [١٢٨] سيبويه : الكتاب ٤٧٥/١ .
- [١٢٩] الزمخشري : أساس البلاغة ٣٠٧/١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،
القاهرة ، ط ٣ ، ١٩٨٥ م .
- [١٣٠] السابق ٤٤١/١ .
- [١٣١] السابق : ٤٤/٢ .
- [١٣٢] السابق : ٥٠٨/١ .
- [١٣٣] السابق : ١٩٤/١ .
- [١٣٤] ابن جنی : الخصائص ٣٠٨/٢ ، وابن يعيش : شرح المفصل : ١٥/٨ .
- [١٣٥] الرضی : شرح الكافية ٣٤٥/٢ .

. ١٥٩/١ [الزمخشري : أساس البلاغة]

. ٥٣/٢ [السابق :]

. ٣٢٤/١ [السابق :]

. ١٠٢/١ [السابق :]

. ٢١/١ [السابق :]

. ٢٤٩/١ [السابق :]

. ٥٩/١ [الزمخشري : أساس البلاغة]

. ١٨١/١ [السابق :]

. ٥١٣/١ [السابق :]

. ٢٣٩ [السابق :]

. ٥١/١ [السابق :]

. ٥٩/٢ [السابق :]

. ٢٤٥/٢ [السابق :]

. ٢٩٦/٢ [السابق :]

. ٢٢٣/١ [السابق :]

. ٣٣٢/١ [السابق :]

. ٢٤٧/١ [السابق :]

. ٦٥/١ [السابق :]

. ٢٥٣/١ [السابق :]

. ١٤٠/١ [السابق :]

. ٢٣/١ [السابق :]

. ٢٣/١ [١٥٧] السابق :

. ٤٤٧/١ [١٥٨] السابق :

. ٢٧٥/١ [١٥٩] الزمخشري : أساس البلاغة

. ٢٦٦/١ [١٦٠] السابق :

. ٣٥١/١ [١٦١] السابق :

. ١٤١/١ [١٦٢] السابق :

. ٤٣/١ [١٦٣] السابق :

. ٢٦/١ [١٦٤] السابق :

. ٢٦١/١ [١٦٥] السابق :

. ٢٣/١ [١٦٦] السابق :

. ٨٧/١ [١٦٧] السابق :

. ٢٥٩/١ [١٦٨] السابق :

. ٣٦١/١ [١٦٩] السابق :

. ٤٧١/١ [١٧٠] السابق :

. ٢٤٣/١ [١٧١] السابق :

. ٢٣٢/١ [١٧٢] السابق :

. ١٩٤/١ [١٧٣] السابق :

. ٤٣/١ [١٧٤] السابق :

. ٦٠/١ [١٧٥] الزمخشري : أساس البلاغة :

. ٢٧٢/١ [١٧٦] السابق :

. ٤٩٠/١ [١٧٧] السابق :

- [١٧٨] السابق : ٣٣ / ١ .
- [١٧٩] السابق : ١٣٨ / ١ .
- [١٨٠] السابق : ٤١٣ / ١ .
- [١٨١] السابق : ٢٣٦ / ١ .
- [١٨٢] السابق : ٢٤٦ / ١ .
- [١٨٣] السابق : ٢٤٩ / ١ .
- [١٨٤] السابق : ١٠٣ / ١ .
- [١٨٥] السابق : ١٢٥ / ١ .
- [١٨٦] السابق : ٢٨٦ / ١ .
- [١٨٧] السابق : ٤٥٥ / ١ .

[١٨٨] أبو إسحاق الشاطبى : المواقفات ، ١١٥/٤ ، ١١٦ ، المطبعة الرحمانية بمصر .

[١٨٩] سيبويه : الكتاب ٢١٢/١ .

[١٩٠] ابن يعيش : شرح المفصل ٦٣/٧ .

[١٩١] السابق والصفحة نفسها .

[١٩٢] السابق : ٦٤/٧ .

[١٩٣] السابق : ٦٧/٧ .

[١٩٤] انظر جون ليزنر : نظرية تشومسكي اللغوية : ص ١٦٩ - ١٧٦ ، ترجمة د/ حلمى خليل ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٠ م .

[١٩٥] نايف خرما : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ص ٣٠٨ ، سلسلة عالم^١ لمعرفة رقم [٩] ، ط ١٩٧٨ م .

Crystal, D, Linguistics, P. ٢٣٦, penguin Books, London , ١٩٧٦م .

- [١٩٦] د/ محمود أحمد نحلة : صور تأليف الكلام عند ابن هشام ص ١١٨-١١٩ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٩٤ م .
- [١٩٧] سورة النحل : الآية ١٢٣ .
- [١٩٨] سورة سبأ : الآية ٢٨ .
- [١٩٩] السيوطي : همع الهوامع ٤٩/٢ .
- [٢٠٠] سيبويه : الكتاب ١٧٢/٢ .
- [٢٠١] سورة الفاتحة : الآية ٥ .
- [٢٠٢] سورة الشورى : الآية ٥٢ .
- [٢٠٣] سورة النساء : الآية ١٧٥ .
- [٢٠٤] سورة النساء : الآية ١٢٧ .
- [٢٠٥] الزجاج : إعراب القرآن ١٧٥/١ ، تحقيق إبراهيم الأنباري ، الهيئة العامة لشئون المطبع الاميرية ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤ م .
- [٢٠٦] سورة طه : الآية ١٢ .
- [٢٠٧] ابن خالويه : الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٤٠ ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٧١ م .
- [٢٠٨] سورة النحل : الآية ١٠٩ .
- [٢٠٩] سيبويه : الكتاب : ٤٦٩/١ .
- [٢١٠] ابن الأنباري : البيان في غريب إعراب القرآن ، ١١-١٠/١ ، تحقيق طه عبد الحميد طه ، اللجنة العامة للتأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠ م .
- [٢١١] على بن سليمان الحيدرة اليمني : كشف المشكل في النحو ٤٩١/٤٩٢ ، خالد الأزهري : شرح التصريح على التوضيح ٣٩٨/١ ، مطبعة عيسى

البابى الحلبي وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ١٩٦/٢ - ١٩٨ ،
منشورات للرضى - دار الهدى .

[٢١٢] عبد القاهر الجرجانى : دلائل الإعجاز ص ٤٥٢ ، قرأه وعلق عليه أحمد
محمد شاكر ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ١٩٨٤ م .

[٢١٣] السابق : المدخل ص ٣-١١ .

[٢١٤] السابق : ص ٤٦٨-٤٦٩ .

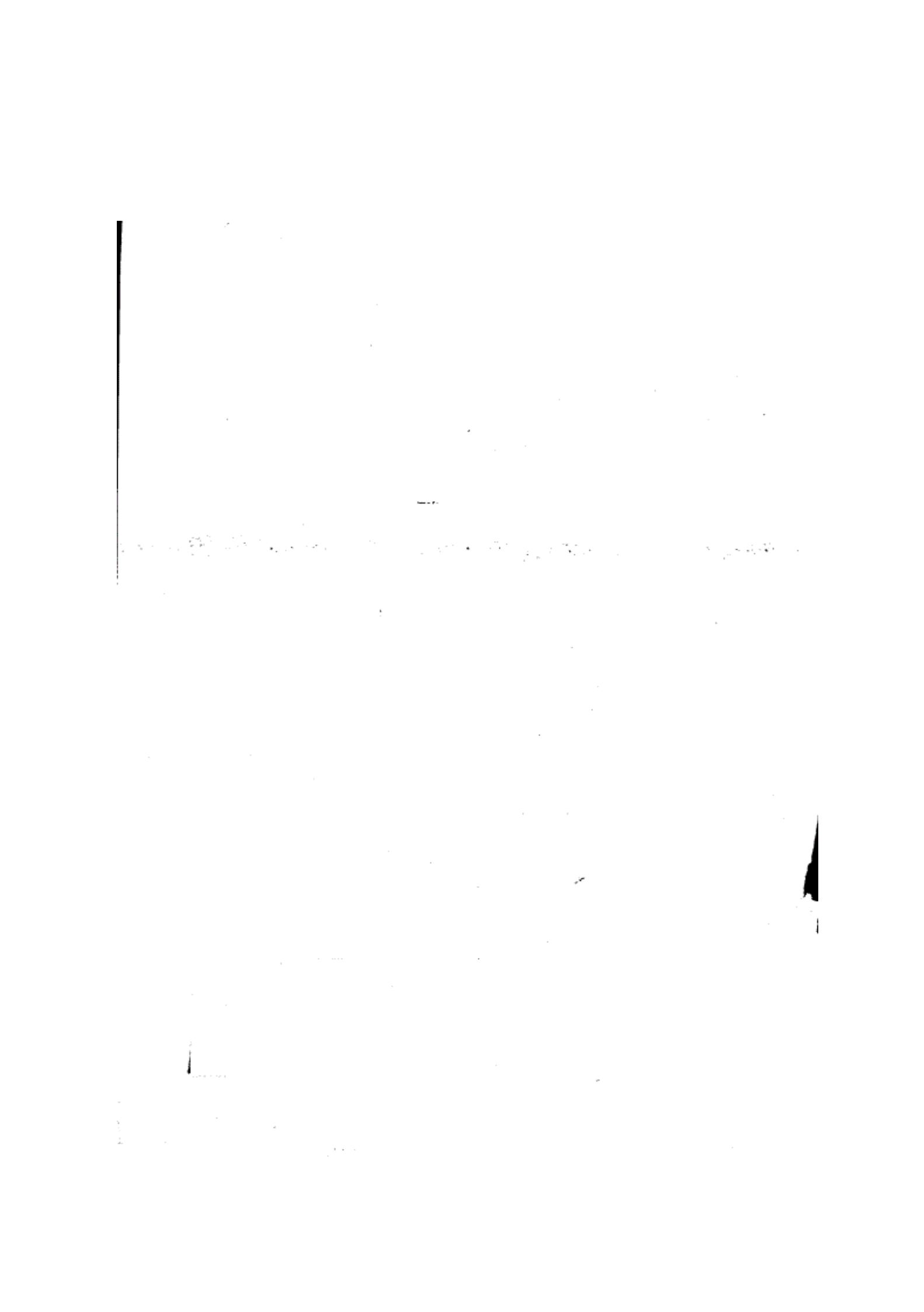
[٢١٥] السابق : ص ٤/٢ ، ص ٥٣٠ .

[٢١٦] السابق : ٨١-٨٢ .

[٢١٧] السابق : ص ٨٧ .

الفهرست

| الرقم | الموضوع |
|-------|--|
| ٣ | ١-أ- أهداف البحث . |
| ٤ | ب - أهمية البحث . |
| ٤ | ج- مشكلة البحث . |
| ٦ | د - وسائل المعالجة . |
| ٩ | هـ - منهج البحث . |
| ٩ | ١-أ- سلوك حرف الجر . |
| ٢٥ | - زيادة الحرف عن الوظيفة التحوية في الموجب قبل الحال والتمييز قبل المعرفة . |
| ٣٠ | ب- أثره في العلاقات الدلالية والتركيبيه . |
| ٤٤ | ٢ - في المركبات الاسمية والإضافية . |
| ٤٧ | ٣- العلاقة بين التراكيب والأغراض . |
| ٥٣ | الخاتمة والنتائج . |
| ٥٨ | المصادر والمراجع . |
| ٧٢ | الفهرست . |



٢٠٠١/١٥٥٤٦: رقم الإيداع: